



صحيفة مكة الإلكترونية

اتفاقية مكة للدفاع المشترك

قراءات في التحولات الأمنية والإقليمية

ملحق خاص تصدره صحيفة مكة الإلكترونية



ولي العهد: «اتفاق مكة للدفاع المشترك» يعزز أمن واستقرار المنطقة



محمد بن سلمان: نملك قدرات بشرية وعسكرية عالية الكفاءة قادرة على التصدي وردع التهديدات

الرياض - صحيفة مكة

أكد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، أن «اتفاق مكة للدفاع المشترك» بين المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية وجمهورية باكستان الإسلامية يأتي ضمن الجهود المشتركة لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

جاء ذلك خلال الخطاب الملكي السنوي الذي ألقاه سموه نيابة عن خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- بمناسبة افتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة التاسعة لمجلس الشورى، في الرياض، بتاريخ 19 ربيع الآخر 1448هـ الموافق 30 سبتمبر 2026م.

وقال سمو ولي العهد: «تملك بلادكم قدرات بشرية وعسكرية عالية الكفاءة، قادرة -بحول الله تعالى- على التصدي وردع التهديدات بشكل كامل أيا كانت مصادرها».

وأكد سموه أن الاعتداءات التي استهدفت دول مجلس التعاون

كما تناول سمو ولي العهد أزمة الطاقة العالمية، مؤكداً أن المملكة كانت صماماً لأمن الطاقة العالمي من خلال قدرتها على توفير الإمدادات النفطية للأسواق الدولية رغم التصعيد. وأكد سموه استمرار العمل مع الشركاء لتعزيز التعاون الدولي وحفظ الأمن وخفض التصعيد ونزع فتيل التوترات، بما يدعم الاستقرار الإقليمي والدولي، وضمان التدفق الآمن للسلع الأساسية والمساعدات الإنسانية.

أثبتت أن الأمن والاستقرار الخليجي كل لا يتجزأ، مشيراً إلى مواصلة العمل مع دول المجلس لصون الأمن الخليجي وتعزيز التعاون الإستراتيجي والتكامل الاقتصادي. وعن اتفاق مكة، أكد سموه أنه يأتي ضمن إسهامات المملكة في تعزيز استقرار المنطقة وتجنبها تبعات التوتر والصراعات وتنسيق الجهود مع تركيا وباكستان، مقدراً وقوف الدول الشقيقة والصديقة إلى جانب المملكة وإسهاماتها في تعزيز الأمن والاستقرار.



اتفاق مكة.. قوة تحمي السلام

أن تحمل اتفاقية للدفاع المشترك اسم مكة، فذلك يمنحها دلالة خاصة. فمكة التي تتجه إليها قلوب المسلمين، يخرج اسمها اليوم في اتفاق يجمع المملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان، في منطقة أنهكتها الحروب وأرهقتها الأزمات.

لهذا رأينا في صحيفة مكة أن اتفاقاً يحمل اسم مكة يستحق من صحيفتها أن تتوقف عنده. جمعنا في هذا الملحق نخبة من الكتاب والأكاديميين والمتخصصين لقراءة أبعاده السياسية والأمنية والإستراتيجية، ودلالة المكان، ومستقبل التعاون بين الدول الثلاث، وحضوره في الصحافة الدولية. لانزعم أن هذه الصفحات تقدم الإجابات كلها، لكنها محاولة من «مكة» لتوثيق الحدث وقراءة دلالاته. هذه صفحاتنا.. وهذه قراءتنا لاتفاق مكة.

تحميه. ومن هذه الزاوية أقرأ «اتفاق مكة للدفاع المشترك» بين المملكة وتركيا وباكستان؛ اتفاقاً يعزز أمن الدول الثلاث، ويرفع قدرتها على الردع، ويدعم جهود الاستقرار في المنطقة. وقد أكد سمو ولي العهد أمام مجلس الشورى أن المملكة تملك قدرات بشرية وعسكرية عالية الكفاءة قادرة على التصدي للتهديدات وردعها، وربط الاتفاق بجهود تعزيز أمن المنطقة واستقرارها، إلى جانب أمن الخليج والطاقة والممرات البحرية وخفض التصعيد.



عبدالله الزهراني
رئيس التحرير

المملكة من خلالها إلى التهدة والحلول وتقريب المواقف. ومن يتابع هذه الجهود يفهم لماذا أرى في محمد بن سلمان «أمير السلام»؛ قائداً يسعى إلى إطفاء الصراعات، ويدرك أن السلام يحتاج إلى قوة

العالم يعيش مرحلة مضطربة، تتسع فيها الصراعات وتمتد آثارها إلى الممرات البحرية والطاقة والاقتصاد، وتدفع الشعوب ثمنها. والمملكة وسط هذه التحولات تعمل من أجل السلام، وتملك القدرة على حماية أمنها ومصالحها وردع من يهددها.

ويقود صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، هذا الحضور السعودي عبر جهود امتدت إلى ملفات شائكة من سوريا ولبنان إلى السودان واليمن، وسعت

التحالف الثلاثي بين السعودية وباكستان وتركيا: قراءة تاريخية واستراتيجية وتفنيذ للاعتراضات

مقدمة

لا يمكن فهم الاتفاق الدفاعي الثلاثي بين المملكة العربية السعودية وباكستان وتركيا بوصفه حدثاً عابراً أو استعراضاً سياسياً مؤقتاً؛ فهو امتداد طبيعي لتحولات عميقة في بنية الأمن الإقليمي، وتعبير عن إدراك متزايد لدى الدول الثلاث بأن الاعتماد على ضامن خارجي واحد لم يعد كافياً في عالم تتكاثر فيه الأزمات وتراجع فيه مركزية التحالفات التقليدية. ومن ثم، لا ينبغي أن يُقرأ هذا التحالف بمنطق الشعارات، بل بمنطق الاستراتيجية: توازن مصالح، وردع، وتكامل قدرات، وإدارة مخاطر.

تقوم الفكرة المركزية في هذا المقال على أن الشراكة الثلاثية ليست بديلاً عن جامعة الدول العربية أو مجلس التعاون الخليجي، وليست إعلاناً لمشروع مذهبي أو أيديولوجي، بل صيغة دفاعية براغماتية تستند إلى تاريخ طويل من التعاون السعودي الباكستاني، وإلى نضج تركي جديد في قراءة الإقليم، وإلى حاجة مشتركة لبناء ردع جماعي مرن يحمي المصالح ولا يورط الدول في حروب غير محسوبة. ولذلك، يبدو المدخل التاريخي ضرورياً لفهم هذا التحالف. فباكستان لم تشكل كدولة عادية في جنوب آسيا، بل ولدت في بيئة صراع وجودي مع الهند، وتحولت قضية كشمير والحروب المتكررة وسباق الردع النووي إلى جزء من وعيها الأمني العميق. وتركيا كذلك لم تخرج من القرن العشرين كدولة مستقرة الهوية والاتجاه، بل عاشت صراعاً طويلاً بين إرثها الإسلامي ومشروعها الجمهوري العلماني ومحاولاتها المستمرة للاندماج في أوروبا، قبل أن تترك أن موقعها التاريخي والجغرافي يفرض عليها دوراً مستقلاً في الشرق الأوسط وآسيا والعالم الإسلامي. من هذا المنظور، لا تبدو الشراكة الثلاثية مجرد رد فعل على أزمة آنية، بل نتيجة تراكم طويل بين ذاكرة باكستان الأمنية، وحاجة السعودية إلى تنوع مصادر الردع، وتحول تركيا من دولة تنتظر قبولاً أوروبياً مؤجلاً إلى قوة إقليمية تبني مجالها الحيوي بقدراتها الذاتية. فالتحالف هنا ليس لقاء مصالح طارئة فحسب، بل النقاء تجارب تاريخية مختلفة انتهت إلى قناعة واحدة: أن الأمن لا يُستعار، وأن الردع لا يُبنى بالكلام وحده.

أولاً: الجذور التاريخية للشراكة السعودية الباكستانية منذ استقلال باكستان عام 1947م نشأت بينها وبين المملكة العربية السعودية علاقة ذات خصوصية سياسية ودينية وأمنية. فقد تشكلت هذه العلاقة على قاعدة مشتركة من الانتماء الإسلامي، لكنها لم تبق أسيرة الرمز الديني، بل تحولت تدريجياً إلى تعاون مؤسسي في مجالات الدفاع والتدريب والدعم الفني والعمالة والاقتصاد والطاقة. وكانت المملكة بالنسبة لباكستان عمقاً روحياً واقتصادياً، فيما مثلت باكستان بالنسبة للمملكة شريكاً عسكرياً مهماً يمتلك كثافة بشرية وخبرة قتالية ومؤسسة عسكرية راسخة. في ستينيات القرن العشرين برز التعاون العسكري بصورة أوضح، حيث أسهمت الخبرات الباكستانية في تدريب وتأهيل عناصر من القوات السعودية، كما ارتبط البلدان ببروتوكولات دفاعية وتعاون أمني طويل المدى. ثم ازداد هذا التعاون في الثمانينيات مع اتساع التدريب والمناورات وتبادل الخبرات، وصولاً إلى تحوله في العقود اللاحقة إلى علاقة استراتيجية الدفاع أخذت بعداً أكثر وضوحاً مع اتفاقات الدفاع المتبادلة والتنسيق السياسي المتنامي. وتزداد أهمية باكستان في الحساب السعودي لأنها دولة صنعت عقيدتها الأمنية في مواجهة اختلال بنيوي مع الهند. فمنذ التقسيم عام 1947م دخل البلدان في حروب وأزمات متكررة، وكان نزاع كشمير عنواناً دائماً لهذا التوتر. ثم أدى التفوق الهندي التقليدي، وتجربة الهند النووية الأولى عام 1974م، ثم اختبارات الهند عام 1998م، إلى دفع باكستان نحو بناء قدرة نووية ردعية خاصة بها، اختبرتها

علناً في مايو 1998م. وبذلك لم تعد باكستان مجرد دولة ذات جيش كبير، بل قوة ردع نووية تشكلت تجربتها تحت ضغط جيوسياسي شديد، وهو ما جعل علاقتها بالسعودية ذات بعد أعمق من التعاون العسكري التقليدي. ولا يعني حضور السلاح النووي الباكستاني في خلفية هذا التحالف أن إسلام آباد تمنح مظلة نووية مفتوحة أو تنقل عقيدتها النووية خارج جنوب آسيا؛ فذلك استنتاج مبالغ فيه سياسياً وقانونياً وعملياً. غير أن وجود باكستان بوصفها القوة الإسلامية الوحيدة المالكة لسلاح نووي معلن يمنح الاتفاق نقلاً ردعياً رمزياً واستراتيجياً لا يمكن تجاهله. فالسلاح النووي هنا لا يُقرأ بوصفه أداة استخدام، بل بوصفه جزءاً من المكانة والهوية والقدرة على رفع كلفة العدوان في وعي الخصوم، مع بقاء العقيدة النووية الباكستانية في جوهرها مرتبطة برع الهند ومنع اختلال التوازن في جنوب آسيا.

وعلى الرغم من تقارب الحكومات المدنية والعسكرية في إسلام آباد، بقيت العلاقة مع الرياض ثابتة نسبياً، لأن جذورها لم تكن مرتبطة بحكومة بعينها، بل بمصالح الدولة الباكستانية ومكانة المملكة في الوجودان الإسلامي وبالحاجة المتبادل في الطاقة والاقتصاد والأمن. وهذا الثبات عبر التحولات الداخلية هو ما يمنح الشراكة السعودية الباكستانية صفة مؤسسية؛ فهي علاقة نجت من تبدل الأحزاب والجنرالات والائتلافات لأنها تستند إلى جهاز دولة ومصالح استراتيجية لا إلى مزاج سياسي عابر.

والأهم أن هذه العلاقة لم تكن تحالفاً ورقياً، بل علاقة عملية تراكمت عبر التدريب، وتطوير القدرات، والتنسيق في الأزمات، ووجود جالية باكستانية واسعة في المملكة، واعتماد اقتصادي متبادل عبر الطاقة والاستثمارات والتحويلات. لذلك فإن أي اتفاق دفاعي سعودي باكستاني لا يولد من فراغ، بل يؤطر ويرسم واقعاً قائماً منذ عقود، ويمنحه لغة ردع أوضح في مرحلة إقليمية أكثر اضطراباً.

ثانياً: لماذا تركيا الآن؟ من الطموح إلى النضج الاستراتيجي أما تركيا، فإن فهم موقعها في التحالف يستلزم العودة إلى مسارها منذ نهاية الدولة العثمانية وقيام الجمهورية الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى. فقد اختارت أنقرة طوال عقود تعريف نفسها بوصفها دولة غربية التوجه، وانضمت إلى حلف الناتو، وسعدت إلى الارتباط بالمؤسسات الأوروبية، ثم تقدمت بطلب الانضمام إلى الجماعة الأوروبية عام 1987م. وحصلت على صفة المرشح عام 1999م، وبدأت مفاوضات العضوية عام 2005م. غير أن هذا المسار ظل بطيئاً ومعلقاً، وتراكمت فيه اعتراضات أوروبية سياسية وثقافية وقانونية، حتى



الواء الطيار الركن
(م) عايش المجنوني

بدا لكثير من الأتراك أن الاندماج الكامل في أوروبا ليس خياراً واقعياً قريباً، بل وعداً موجلاً بلا نهاية. هذا الرفض أو التعطيل الأوروبي لم يكن مجرد ملف دبلوماسي، بل أصبح عنصراً في إعادة تشكيل الوعي الاستراتيجي التركي. فتركيا اكتشفت تدريجياً أن موقعها لا يسمح لها بأن تكون هامشاً في أوروبا ولا تابعاً في الشرق، وأن عليها أن تبني دوراً مستقلاً، يستثمر عضويتها في الناتو ولا يرتهن لها، من دون أن يتنازل عن عمقها الإسلامي والأسوي والشرق أوسطي. دخول تركيا في الإطار الثلاثي لا يمكن اختزاله في الحنين العثماني ولا في خطاب الهوية، بل ينبغي قراءته في سياق تحولات سياسية وعسكرية واقتصادية عميقة شهدتها أنقرة خلال العقد الأخيرين. فقد طورت تركيا قاعدة صناعات دفاعية متقدمة، خصوصاً في الطائرات المسيّرة والأنظمة البحرية والاتصالات العسكرية، ووسعت حضورها الدبلوماسي والعسكري في أكثر من مسرح، ثم أدركت أن النفوذ الإقليمي لا يترسخ بالخطاب وحده، بل بالشراكات القابلة للتنفيذ وبالانضباط ضمن حسابات المصالح.

كما أن العلاقات السعودية التركية مرت بمراحل توتر وتباعد، ثم دخلت مرحلة إعادة ضبط واقعية فرضتها مصالح الاقتصاد، وأولويات الأمن الإقليمي، وتراجع الثقة في قدرة المنظومات التقليدية على منع التصعيد. ومن هنا تصبغ تركيا شريكاً مكملاً؛ فهي تمتلك ثاني أكبر جيش في حلف الناتو من حيث الحجم، وتجربة صناعية دفاعية صاعدة، وموقعاً جيوسياسياً يربط البحر الأسود والشرق الأوسط والبحر المتوسط وآسيا الوسطى. ثم جاءت محاولة الانقلاب العسكري في يوليو 2016م لتكون لحظة فاصلة في



علاقة الدولة التركية بالمؤسسة العسكرية وبتيارات الوصاية القديمة. فقد عرفت تركيا تاريخاً طويلاً من الانقلابات والتدخلات العسكرية في 1960م و1971م و1980م و1997م. حيث كانت المؤسسة العسكرية تقدم نفسها حارسة للعلمانية الكمالية. وبعد فشل محاولة 2016م اتجهت الدولة إلى إعادة هيكلة علاقة الجيش بالسلطة المدنية، وتوسيع الرقابة السياسية على المؤسسة العسكرية، وتحجيم شبكات الانقلاب داخل مؤسسات الدولة. وبصرف النظر عن الجدل الداخلي حول بعض الإجراءات، فإن النتيجة الاستراتيجية كانت انتقال تركيا إلى مرحلة أصبح فيها القرار السياسي أكثر مركزية واستقلالا، مع تراجع احتمال العودة إلى نمط الانقلابات التقليدية كما عُرف في القرن العشرين.

وعلى المستوى الإقليمي، عززت تركيا حضورها في ملفات متعددة، من الصناعات الدفاعية إلى أذربيجان وليبيا وشرق المتوسط وسوريا. وفي الملف السوري تحديداً، ساهم الدعم التركي للفصائل السورية المعارضة، والوجود العسكري التركي في الشمال، في منع تمدد خصوصها وفتح مساحة سياسية وأمنية جديدة على حدودها الجنوبية، مع بقاء الملف السوري بطبيعته شديد التعقيد ومفتوحاً على توازنات داخلية وإقليمية ودولية. لذلك فإن الحديث عن التقارب السعودي التركي الباكستاني لا ينفصل عن شعور أنقرة بأنها أصبحت أكثر قدرة على التأثير في الإقليم، ولا عن إدراك الرياض وإسلام آباد أن تركيا نضجت من قوة احتجاجية أو أيديولوجية إلى قوة إقليمية ذات أدوات عسكرية صناعية ودبلوماسية قابلة للتنسيق. إن رغبة تركيا في الانضمام إلى هذا الإطار تعكس نضجاً في فهم حدود القوة المنفردة. فتركيا لا تستطيع وحدها بناء مظلة إقليمية شاملة، والسعودية لا تريد الارتهان لضمان واحد، وباكستان تبحث عن توسيع دورها ضمن أطر منضبطة لا تصادم مصالحها الحيوية. كما تجمع الدول الثلاث خبرة طويلة مع عدم الاستقرار الناتج عن الميليشيات وحروب الوكالة والمشاريع العابرة للحدود: تركيا في مواجهة تحديات أمنية مرتبطة بالملف الكردي وحدودها الجنوبية، وباكستان في مواجهة التطرف والجماعات المسلحة والحدود المعقدة، والسعودية في مواجهة تهديدات الميليشيات على جوارها وممراتها الحيوية. بهذا المعنى، يلتقي الثلاثة عند نقطة براغماتية: تحالف دفاعي يرفع كلفة العدوان، ولا يلزم الأطراف بالاندفاع الأعمى إلى الحروب.

ثالثاً: طبيعة التحالف: ردع لا مغامرة الميزة الأساسية في الاتفاق الثلاثي أنه يقوم على مبدأ الردع الجماعي: أي أن الاعتداء على دولة من الدول الثلاث

يُفهم بوصفه تهديداً للأطراف كلها. لكن هذا لا يعني آلية تلقائية للحرب أو التورط الفوري، بل يعني رفع الغموض الاستراتيجي أمام الخصوم، وزيادة كلفة الحسابات العدوانية، وفتح مجال واسع للتشاور السياسي والعسكري قبل تحديد طبيعة الاستجابة. وهنا تكمن واقعية التحالف: السعودية تقدم العمق المالي والجغرافي والرمزية الإسلامية ومركز الثقل الطاقوي وتجربة عسكرية وأمنية متراكمة؛ وتركيا تقدم الصناعة الدفاعية والخبرة العملية والارتباط بمنظومات عسكرية غربية؛ وباكستان تقدم الخبرة العسكرية والكثافة البشرية والقدرة الردعية والموقع الأسوي الحساس. كما أن الدول الثلاث تمتلك عناصر قوة إضافية: اقتصادات مؤثرة، رؤى تنمية طموحة، استثمارات استراتيجية، قرارات سياسية محسوبة، وتجارب في بناء الاستقرار الداخلي رغم بيئات إقليمية مضطربة. هذا التكامل لا يصنع حلفاً مطابقاً للناتو، لكنه يصنع إطاراً ردعياً أكثر جدية من البيانات السياسية العامة. ومن عناصر القوة غير المعلنة في هذا

التقارب وجود قدر من التشابه العملي في العقيدة العسكرية للدول الثلاث: أولوية الدفاع عن الدولة والمجال الحيوي، الاعتماد على الردع لا المغامرة، أهمية القوات البرية والجوية والبحرية معاً، التركيز على حماية الممرات والمضائق الحيوية، والاستعداد للتعامل مع تهديدات غير تقليدية مثل المسيرات والصواريخ والميليشيات والحرب غير النظامية. وتختلف التفاصيل بطبيعة الحال بين جيش نشأ داخل الناتو، وجيش نووي خبر حروب جنوب آسيا، وقوة خليجية تطور نفسها بسرعة، لكن اللغة العملية العامة قابلة للتقارب عبر التدريب والمناورات وتبادل الخبرات.

رابعاً: تفنيذ الاعتراضات الشائعة والقراءات المتسرعة

1. هل هو إعلان وفاء لجامعة الدول العربية؟ هذا الاعتراض يخلط بين طبيعة المنظمات السياسية الجامعة وطبيعة ترتيبات الدفاع المحددة. فجامعة الدول العربية إطار سياسي واسع يجمع دولاً مختلفة المصالح والأنظمة والقدرات، بينما التحالف الثلاثي ترتيب دفاعي محدود بين دول ترى أن بينها تقاطع مصالح مباشراً. قيام ترتيبات أمنية مرنّة لا يعني موت الجامعة، بل يعني أن الدول لم تعد رهينة لأطر إقليمية ضعيفة الفاعلية عندما تعجز عن إنتاج قرار دفاعي سريع أو موقف عملي في اللحظات الحرجة.

2. هل يعني تراجع مجلس التعاون الخليجي؟ مجلس التعاون الخليجي يظل إطاراً إقليمياً ضرورياً للأمن والاقتصاد والتنسيق السياسي بين دول الخليج، لكن تحديات اليوم تتجاوز المجال الخليجي الضيق: أمن البحر الأحمر، تهديدات الميسيرات والصواريخ، اضطراب سلاسل الطاقة، والتحولات في جنوب آسيا وشرق المتوسط. لذلك فإن بناء شراكات مع قوى غير خليجية لا يلغي المجلس، بل يضيف طبقة خارجية إلى هندسة الأمن الوطني والإقليمي.

3. القول إن التحالفات السابقة لم تُفعل صحيح أن بعض التحالفات السابقة واجهت قيوداً في التنفيذ، لكن الاستنتاج بأن كل تحالف جديد محكوم بالفشل استنتاج متسرع. فالتحالفات تختلف في طبيعتها: بعضها سياسي، وبعضها عملياتي، وبعضها ردعي. والتحالف الثلاثي يتميز بأنه أصغر عدداً وأكثر تجانساً من التحالفات الواسعة التي تضم عشرات الدول، كما أنه يجمع قدرات متكاملة لا مجرد توقعات رمزية. العبرة ليست بعدد الأعضاء، بل بوضوح المصلحة، وتطابق التهديد، وآليات التنسيق، ووجود قدرة حقيقية على الإسناد.

4. هل يقوم التحالف على المذهب والأيديولوجيا؟ الهوية قد تمنح التحالف لغة رمزية،

لكنها لا تكفي لصناعته ولا لاستمراره. وفي المقابل، لا يجوز تجاهل أن بعض الخصوم يوظفون الخطاب المذهبي والتحريض الطائفي وحروب الذاكرة كأدوات تعبئة وصراع، وأن مواجهة هذا النوع من التهديد تحتاج إلى ردع سياسي وأمني وفكري في آن واحد. ومع ذلك، فإن ما يجمع الدول الثلاث ليس المذهب وحده، بل تقاطع مصالح ملموس: حماية المنشآت الحيوية، أمن الطاقة، تطوير الصناعات الدفاعية، تبادل التدريب والخبرات، وتوسيع خيارات الردع. ولو كانت الهوية وحدها كافية لنجحت عشرات المشاريع السابقة، لكن ما يجعل هذا المسار أكثر جدية هو انتقاله من الخطاب العام إلى هندسة مصالح قابلة للقياس.

5. هل تمنع مصالح تركيا وباكستان مع إيران والهند واليمن فاعلية التحالف؟ هذا الاعتراض يفترض أن التحالف لا يكون فعالاً إلا إذا كان موجهاً ضد عدو محدد، وهذا فهم ضيق للتحالفات الحديثة. فالدول يمكن أن تبني ترتيبات دفاعية دون إعلان حرب سياسية على دولة بعينها. تركيا وباكستان تستطيعان الحفاظ على مصالحهما مع إيران والهند، وفي الوقت نفسه الالتزام بمنع الاعتداء على شريكهما. بل إن وجود مصالح متشابكة قد يكون عاملاً مهنئاً لا معطلاً؛ لأنه يجعل التحالف أداة ردع لا منصة اندفاع.

6. هل تدعم تركيا وباكستان جماعة الإخوان المسلمين؟ من الاعتراضات المتكررة القول إن تركيا أو باكستان لا يمكن الوثوق بهما لأنهما تدعمان جماعات الإسلام السياسي أو الإخوان المسلمين. وهذا تعميم يحتاج إلى تفكيك. فتركيا تعاملت في مراحل سابقة مع قوى سياسية إسلامية وتيارات معارضة في المنطقة ضمن حسابات نفوذها وصراعاتها الإقليمية، لكنها في السنوات الأخيرة اتجهت إلى قدر أكبر من البراغماتية وإعادة ضبط العلاقات مع دول عربية مركزية، ومنها المملكة. أما باكستان فليست دولة أيديولوجية بالعلمى الحزبي، بل دولة ذات مؤسسة عسكرية وأمنية عميقة، تتعامل مع الإسلام السياسي والجماعات الدينية من زاوية الأمن الداخلي والتوازن الاجتماعي والمصلحة الوطنية، لا من زاوية مشروع إخواني عابر للحدود.

والأهم أن التحالفات بين الدول لا تقوم على تزكية تاريخ كل طرف أو تطابق مواقفه الحزبية، بل على قدرة الدولة على الالتزام، وضبط مؤسساتها، وتحويل التفاهم السياسي إلى تعاون أمني وعسكري. فإذا كان المعيار هو الخلو الكامل من التباينات الأيديولوجية فلن يقوم أي تحالف في العالم؛ أما المعيار الواقعي فهو: هل تستطيع الدول الثلاث إدارة خلافاتها السابقة وتقديم مصالح الأمن والاستقرار على الحسابات الحزبية؟ والتطور الأخير في العلاقات السعودية التركية، وثبات العلاقة السعودية الباكستانية، يشيران إلى أن منطق الدولة أصبح أرجح من منطق التنظيمات.

7. هل عضوية تركيا في الناتو تقيدها؟ عضوية تركيا في الناتو لا تمنعها من بناء شراكات دفاعية مستقلة، لكنها تفرض عليها حسابات دقيقة. وهذا ليس عيباً، بل عنصر ضبط. فكتير من الدول الأعضاء في تحالفات كبرى تقيم ترتيبات أمنية موازية خارج مسرح الحلف الأصلي، كما في التعاون الأمريكي البريطاني الأسترالي في إطار أوكوس. الدول الناضجة لا تدخل الحروب بلا حساب، ولا تجعل التحالفات شيكاً مفتوحاً. كما أن تركيا تاريخياً استخدمت موقعها داخل الناتو لتعظيم هامشها التفاوضي، لا لإلغاء سيادتها في كل ملفات الأمن الإقليمي.

8. هل غياب التفاصيل العسكرية يعني غياب الاستراتيجية؟ من المهم هنا التفريق بين مستويين مختلفين: مستوى الاتفاق السياسي-الاستراتيجي، ومستوى الإجراءات العسكرية اللاحقة. فالاتفاقات الدفاعية لا تبدأ دائماً بقيادة موحدة وقواعد اشتباك معلنة وقوات مخصصة منذ اليوم الأول؛ بل تبدأ غالباً بإطار سياسي يحدد إرادة الدول، ويوجه مؤسساتها العسكرية والأمنية لبناء آليات التنفيد لاحقاً. لذلك فإن القول إن غياب التفاصيل العمليةية المنشورة يعني غياب الاستراتيجية قول غير دقيق؛ لأن الاستراتيجية قد تكون في إعلان مبدأ الردع نفسه، بينما الخطط التفصيلية بطبيعتها لا تنشر كاملة للرأى العام، ولا تبتد دفعة واحدة.

والأدق أن نقرأ الاتفاق في مرحلته الحالية بوصفه إطار ردع سياسي-استراتيجي لا

تحالفاً عسكرياً عملياًتياً مكتمل الأركان على طريقة حلف الناتو. فالتاتو نفسه لم يصبح منظومة مؤسسية معقدة بين ليلة وضحاها، بل تطور عبر هياكل وقيادات وخطط وتمارين ومراجعات متراكمة. أما الاتفاق الثلاثي، فإن قيمته الأولية تكمن في الرسالة السياسية: أن أمن كل طرف لم يعد شأناً معزولاً، وأن أي تهديد جسيم قد يستدعي موقفاً جماعياً تندرج أدواته من الدبلوماسية والاقتصاد والسياسة إلى التعاون الأمني والعسكري بحسب نوع الخطر وحجمه.

ومن ثم فالسؤال الصحيح ليس: هل وُجدت قيادة مشتركة معلنة في اليوم الأول؟ بل: هل يوجد تقاطع مصالح وقدرات وإرادة سياسية تسمح ببناء هذه القيادة أو آليات التنسيق عند الحاجة؟ فإذا توفرت الإرادة السياسية، فإن الإجراءات اللاحقة تصبح مسألة تنظيمية وزمنية: لجان دفاعية مشتركة، تمارين دورية، قنوات استخبارية، خطط طوارئ، وتحديد مستويات الاستجابة. أما إذا غابت الإرادة السياسية فلن تنتقد التحالف كثرة الوثائق ولا كثافة المصطلحات العسكرية.

9. هل الاتفاق شهادة وفاة للاتفاقيات الإبراهيمية؟

من المبالغة كذلك تصوير الاتفاق الثلاثي على أنه إعلان نهائي وحاسم لانتهاء مشروع الاتفاقيات الإبراهيمية أو دمج إسرائيل في المنطقة. فالموقف السعودي من التطبيق له شروطه السياسية المعلنة، وفي مقدمتها مسار واضح لمعالجة القضية الفلسطينية، وهو موقف تلتقي معه بدرجات مختلفة حسابات تركيا وباكستان ودول إسلامية أخرى في ضرورة عدم تجاوز الحقوق الفلسطينية. ولا يصح من دون نص رسمي أو تصريح مباشر استنتاج أن اتفاقاً دفاعياً مع تركيا وباكستان قد غُبر تلقائياً هذا الموقف أو أغلق الباب نظرياً أمام كل مسار دبلوماسي آخر. الاتفاق الدفاعي يتعلق أولاً بمنظومة الردع وحماية الأمن الوطني وموازنة المخاطر الإقليمية، ولا يلزم أن يكون بياناً أيديولوجياً موجهاً ضد مسار سياسي بعينه.

الأكثر اتزاناً أن نقول إن الاتفاق يوسّع هامش القرار السعودي والإسلامي، ويمنع الرياض خيارات أمنية إضافية تقلل الحاجة إلى الارتهان لأي صيغة إقليمية مفروضة من الخارج. لكنه لا يلغي بنفسه كل الملفات الأخرى؛ ولا يحسم تلقائياً قضايا التطبيق أو الصراع العربي الإسرائيلي. السياسة الخارجية للدول الكبرى والمتوسطة تبني عادة على تعدد المسارات، ردع هنا، وتفاوض هناك، وشراكات اقتصادية في مكان، وتحالفات دفاعية في مكان آخر. لذلك فإن قوة التحليل تكمن في عدم تحميل الاتفاق أكثر مما يحتمل، وعدم التقليل في الوقت نفسه من دلالاته الاستراتيجية.

خامساً: ترتيب الأولويات وإدارة سلم المخاطر

تجدر الإشارة هنا، توخياً للأمانة الفكرية، إلى أن بعض الأفكار التحليلية في هذا القسم تستفيد من نقاشات ومقالات متداولة حول اتفاقية مكة للدفاع الثلاثي، ومن الأدبيات العامة في تحليل التحالفات والردع، لكنها تُعرض هنا بصياغة مستقلة وفي سياق مختلف يخدم حجة هذا المقال. والفكرة الأساسية أن التحالف لا ينجح بمجرد إعلان قائمة خصومه، بل عندما يعرف كيف يرتب المخاطر زمنياً واستراتيجياً؛ ما الخطر العاجل؟ وما الخطر المؤجل؟ وما الخطر الذي يمكن احتواؤه سياسياً؟ وما الخطر الذي ينبغي منعه من التحول إلى محور مضاد؟

بهذا المعنى، فإن عدم وضع إسرائيل في صدارة وظيفة التحالف لا يعني إنكار خطرها أو تبرئة سياساتها، بل يعني أن إدارة الصراع معها تختلف عن إدارة الخطر الإيراني أو أخطار الميليشيات والممرات البحرية. فإسرائيل ترتبط عضوياً بالولايات المتحدة، وتتحرك ضمن شبكة علاقات دولية يمكن التأثير فيها سياسياً ودبلوماسياً، بينما تتخذ التهديدات الإيرانية ووكلاؤها غالباً صيغة صاروخية أو ميليشيائية أو بحرية مباشرة. ولذلك فالحكمة ليست في تحويل كل خطر إلى عدو مباشر في اللحظة نفسها، بل في اختيار أداة التعامل المناسبة لكل خطر.

أما إيران، فهي في المرحلة الراهنة نقطة تقاطع أكثر مباشرة لمصالح الدول الثلاث؛ فهي تمس أمن الخليج والبحر الأحمر وباب المندب بالنسبة للسعودية، وتمس العراق والمجال الشمالي والبحر الأسود والأناضول بالنسبة لتركيا، وتمس الدعوى الغربية وميزان الجبهات بالنسبة لباكستان. لكن هذا لا يعني اختزال إيران في كونها وكيلاً

لروسيا؛ فطهران قوة ذات مشروع مستقل، وإن كان بينها وبين موسكو تقاطع مصالح واضح في ملفات الطاقة وموازين القوة ومقاومة النفوذ الغربي.

والقاعدة العامة هنا أن المصلحة ترشد الاتجاه، لكن القدرة والكلفة والشرعية وتوافق الحلفاء تحدد حدود الفعل. فليس كل ما تريده الدول تستطيع تنفيذه، وليس كل ما تستطيع تنفيذه يستحق المخاطرة. ولهذا لا ينبغي افتراض تطابق كامل بين الرياض وأنقرة وإسلام آباد في كل ملف، بل ينبغي البحث عن منطقة تقاطع واسعة تكفي لإنتاج فعل مشترك، مع آلية واعية لإدارة الملفات التي لا تتطابق فيها الحسابات، مثل الهند وإسرائيل وسوريا وبعض قضايا إيران.

ومن المهم ألا تبني استراتيجية التحالف على سيناريو واحد تجاه إيران. فقد تبقى إيران دولة قائمة لكنها أقل قدرة على تمويل وكلائها أو الضغط الإقليمي؛ وقد تبقى قائمة مع ضعف داخلي يسمح بظهور فراغات أمنية في الأطراف؛ وقد تدخل، في السيناريو الأقصى، في اضطراب سيادي واسع، ولكل حالة من هذه الحالات أدوات مختلفة: الردع في الحالة الأولى، والاحتواء الأمني والسياسي في الثانية، ومنع القوى المعادية من استغلال الفراغ في الثالثة، من دون تحويل ذلك إلى دعوة لتقسيم إيران أو مصادرة سيادتها.

وتختلف زاوية كل دولة من الدول الثلاث بحسب موقعها الجغرافي وتجربتها الأمنية. فتركيا ستنظر بحساسية إلى أي اضطراب في شمال إيران أو المجال القوقازي والقزويني، لأنها لا تريد أن يتحول ضعف إيران إلى ممر نفوذ لقوة أشد خطراً عليها. وباكستان تفكر بمنطق تقليل الجبهات؛ فهي لا تريد، إلى جانب الهند وأفغانستان، جبهة غربية دائمة تزيد من استنزافها. أما السعودية فتتقاطع مصالحها عند الخليج والعراق والبحر الأحمر وباب المندب، حيث يكون الهدف منع الفاعلين المسلمين من استخدام الجغرافيا الرخوة منصة تهديد لدول الجوار، وحماية المصدر والمسار في معادلة الطاقة والملاحة.

وعليه، فإن الحكمة في هذه المرحلة ليست توسيع الالتزامات قبل نضج المؤسسات، بل بناء قدرة مشتركة على قراءة البيئة الإقليمية المتحولة. فالحلف يحتاج إلى أن يردع الخطر القائم، ويمنع تمدد الفوضى إذا ضعفت الدول المركزية، ويحول دون تشكل محور مضاد يجمع خصوم كل عضو في مواجهة جماعية، وبهذا لا يكون التحالف مجرد جمع لقوة، بل محاولة لصناعة بيئة أمنية أقل قابلية لإنتاج التهديدات.

سادساً: المقارنات والمخاوف والاختبار الراهن للتحالف

لا يكفي أن يُعرض التحالف الثلاثي بوصفه فكرة نظرية جميلة، بل ينبغي وضعه أمام خريطة المخاوف الراهنة: حرب غزة وتدابيعاتها، التصعيد المتكرر في البحر الأحمر، هشاشة العراق وسوريا ولبنان واليمن، التنافس الهندي الباكستاني، حضور إيران ووكلائها، التمدد الروسي في ملفات الطاقة والنفوذ، الصعود الصيني، وتذبذب الموقف الأميركي بين الانخراط والانسحاب النسبي. هذه البيئة لا تسمح بترف التحالفات الخطافية؛ فهي تتطلب تحالفاً يعرف حدوده، ويحدد أولوياته، ويميز بين ما يستطيع رده عسكرياً، وما يجب احتواؤه سياسياً، وما ينبغي منعه قبل أن يتحول إلى تهديد مباشر.

المقارنة مع الناتو أو التحالفات الغربية الكبرى مفيدة بقدر ما تكشف الفرق لا بقدر ما تطلب التطابق. فالتاتو نشأ لا سياق حرب باردة واضحة، وعدو محدد، وبيئة مؤسسية غربية متجانسة نسبياً. أما التحالف السعودي الباكستاني التركي فينشأ في بيئة أكثر سيولة؛ لا عدو واحداً مطلقاً، ولا مسرحاً واحداً، ولا تطابقاً كاملاً في مصالح الأعضاء. لذلك فإن نجاحه لا يكون بتقليد الناتو، بل بصناعة نموذج أكثر مرونة؛ ردع سياسي، تنسيق أمني، تعاون عسكري تدريجي، وتوزيع ذكي للأدوار بحسب الجغرافيا والقدرة والمصلحة.

الخوف الأول أن يتحول التحالف إلى إعلان كبير بلا مؤسسات، وهذا يمكن تجاوزه إذا انتقل سريعاً من البيان السياسي إلى آلية عمل دائمة؛ مجلس أمني ثلاثي، غرفة إنذار مبكر، اجتماعات دفاعية دورية، سيناريوهات مشتركة للأزمات، وتمارين بحرية وجوية لحماية الممرات والمنشآت الحيوية. والخوف الثاني أن يتحول إلى تحالف مفتوح يستورد خصومات كل عضو؛ فتفرض الهند نفسها على السعودية وتركيا، أو تفرض إسرائيل نفسها على

باكستان، أو تفرض ملفات سوريا والعراق واليمن نفسها على الجميع بالدرجة نفسها. لذلك يجب أن يميز الحلف بين تهديد الدولة العضو وحدها، وتهديد بيئة الحلف ومصالحه المشتركة.

أما الحرب الحالية في غزة وما رافقها من توسع التوتر في المنطقة، فقد كشفت أن الخطر لم يعد محصوراً في الجيوش النظامية، بل في شبكة من الضغوط المركبة؛ رأي عام غاضب، قوى دولية منحازة أو عاجزة، ميليشيات عابرة للحدود، حرب إعلامية، ضغط اقتصادي، وتعطيل للملاحة أو الطاقة. وهذا يعني أن التحالف المنتظر لا يحتاج إلى سلاح فقط، بل إلى قدرة على إدارة الأزمات المتزامنة: حماية الداخل، منع توسع الحرب، دعم الموقف السياسي للقضية الفلسطينية، تأمين الممرات، ومنع الخصوم من استغلال الغضب الشعبي أو الفراغ الإقليمي لإرباك الدول الثلاث.

وفي البحر الأحمر وباب المندب، يظهر الاختبار الأكثر عملية للتحالف؛ فهنا تلتقي مصالح السعودية كقوة طاقة وموانئ، وباكستان كدولة مرتبطة بأمن الإمدادات الآسيوية، وتركيا كقوة بحرية وتجارية تبحث عن حضور أوسع في الممرات الحيوية. أي اضطراب في هذه المنطقة لا يهدد دولة واحدة فقط، بل يضغط على الاقتصاد العالي ويمنح القوى التنافسة فرصة لإعادة ترتيب النفوذ. لذلك يمكن أن يكون الأمن البحري أول مختبر حقيقي للتعاون الثلاثي، لأنه أقل حساسية من التدخل البري وأكثر وضوحاً في مشروعيته ووظيفته الدفاعية.

وتبرز هنا أهمية التحركات التركية والسعودية في البحر الأحمر والقرن الأفريقي. فتركيا بنت حضوراً مؤثراً في الصومال عبر التدريب العسكري والمؤسسات الأمنية والتعاون الاقتصادي والإنساني، بينما تحركت السعودية لتقوية أمن البحر الأحمر وباب المندب عبر مبادرات دفاعية وبحرية تضم دولاً مشاطئة وشركاء آسيويين وإسلاميين، من بينهم تركيا وباكستان والسودان والصومال. هذا التقاطع لا يعني سباق نفوذ فحسب، بل يمكن أن يتحول إلى دعم لاستقرار الدول الطلة على البحر الأحمر إذا جرى توظيفه لتقوية المؤسسات الشرعية، وبناء القدرات البحرية، ومنع الفرصنة والتهريب والميليشيات من تحويل الممرات إلى أدوات ابتزاز سياسي وأمني.

وفي السودان والصومال تحديداً، تظهر قيمة هذا النوع من التنسيق. فالسودان يمثل عمقاً استراتيجياً للبحر الأحمر، وأي انهيار طويل فيه يهدد الموانئ والممرات والنفوذ الخارجي المتنافس. والصومال يطل على واحد من أهم الممرات بين المحيط الهندي والبحر الأحمر، وأمنه البحري جزء من أمن التجارة والطاقة. لذلك فإن نجاح التحالف لا يقتصر على ردع الخصوم المباشرين، بل يشمل مساعدة الدول الهشة على استعادة مؤسساتها، ودعم الاستقرار دون وصاية، وتعزيز قدراتها على حماية حدودها وموانئها ومياهها الإقليمية.

وفي العراق وسوريا واليمن، لا ينبغي أن يكون هدف التحالف إدارة دول بديلة أو الدخول في وصاية سياسية، بل منع تحول الجغرافيا الرخوة إلى منصات تهديد. ففجاع التحالف يتوقف على قدرته على دعم استقرار الدول لا تفكيكها، وعلى تقوية المؤسسات الشرعية لا استبدالها، وعلى منع استخدام الميليشيات والصواريخ والمسيرات لابتزاز أمن الخليج وتركيا وباكستان. وهذا يفرض أدوات متعددة: دبلوماسية، استخباراتية، اقتصادية، وأمنية، لا أداة عسكرية واحدة.

أما التدخلات الدولية، فهي جزء لا يمكن تجاهله من البيئة التي سيعمل داخلها التحالف. فالولايات المتحدة ما زالت القوة الخارجية الأكثر تأثيراً في أمن الخليج وإسرائيل والممرات البحرية، والصين حاضرة بقوة في الطاقة والتجارة والاستثمارات والربط الآسيوي، وروسيا تبحث عن أوراق ضغط في الطاقة وساحات التوتر، والهند تتمدد اقتصادياً وعسكرياً في محيط باكستان والشرق الأوسط. لهذا لا ينبغي أن يتحول التحالف إلى محور مغلق ضد العالم، بل إلى منصة توازن تمنع أي قوة كبرى من احتكار القرار الإقليمي أو استخدام فراغات المنطقة ضد مصالح الدول الثلاث.

ما ينتظر التحالف إذن ليس اختبار الحرب الشاملة أولاً، بل اختبار البناء الهادئ؛ هل يستطيع أن ينتج لغة تهديد مشتركة؟ هل يملك آلية لتقدير المخاطر؟ هل يستطيع حماية الممرات والمنشآت دون

استنزافات غير محسوبة؟ هل يستطيع إدارة الاختلاف حول الهند وإسرائيل وإيران وسوريا دون أن يتفكك؟ وهل يستطيع تحويل التقارب السياسي إلى تعاون صناعي دفاعي وتدريب واستخبارات وإنذار مبكر؟ هذه الأسئلة هي التي ستحدد إن كان التحالف مرحلة عابرة أم بداية هندسة أمنية جديدة.

سابعاً: شروط نجاح التحالف لكي يتحول التحالف من إعلان سياسي إلى بنية ردعية مؤثرة، يحتاج إلى خمسة شروط رئيسة: إنشاء آلية تشاور دائمة بين وزارات الدفاع والخارجية، وتحديد مستويات التهديد والاستجابة، وبناء تمارين مشتركة منتظمة، وتطوير تكامل صناعي دفاعي، ووضع بروتوكولات واضحة لتبادل المعلومات والاستخبارات. وبدون هذه الشروط سيبقى التحالف ذا قيمة رمزية أكثر من كونه قدرة عملية.

لكن حتى القيمة الرمزية ليست أمراً هامشياً في السياسة الدولية؛ فالردع يبدأ أحياناً من الرسالة السياسية قبل أن يصل إلى الانتشار العسكري. وعندما ترى القوى المعادية أن الاعتداء على منشأة أو مدينة أو ممر بحري قد يستدعي تنسيقاً بين الرياض وأنقرة وإسلام آباد، فإن حسابات المخاطرة تتغير، ولو لم تطلق رصاصة واحدة.

خاتمة التحالف الثلاثي بين السعودية وباكستان وتركيا ليس نهاية لمنظلمات عربية أو خليجية، وليس مشروعا طائفياً، وليس ضماناً مطلقاً يخلو من القيود. لكنه خطوة استراتيجية ذات معنى في عالم لم تعد فيه الضمانات القديمة كافية. قوته لا تكمن في أنه سيخوض كل حرب، بل في أنه قد يمنع بعضها. وهو لا يلغي الدبلوماسية، بل يمنحها سندا ردعياً. ولا يلغي المصالح المتباينة، بل يحاول إدارتها ضمن إطار مشترك.

ومن ثم فإن القراءة العاطفية، سواء كانت مؤيدة بلا حدود أو معارضة بسخرية مسبقة، لا تكفي لفهم هذا التحول. القراءة الأصح هي أن الدول الثلاث تتحرك في اتجاه هندسة أمنية جديدة: تحفظ لكل دولة هامش قرارها، وتراكم عناصر القوة المشتركة، وترسل رسالة واضحة بأن أمن المنطقة لا يمكن أن يبقى رهينة فراغ استراتيجي أو انتظار دائم لقوة خارجية.

مراجع وأحالات مختارة

- خلفية التجارب النووية في جنوب آسيا: تقارير جمعية ضبط التسلح حول اختبارات الهند وباكستان في مايو 1998، ومواد عن اختبار الهند الأول عام 1974 واختبارات باكستان في تشاغاي عام 1998.
- مسار تركيا الأوروبي: صفحة المفوضية الأوروبية عن تركيا، وملفات مجلس الاتحاد الأوروبي التي توثق طلب تركيا عام 1987، وحصولها على صفة المرشح عام 1999، وبدء مفاوضات الانضمام عام 2005، وتعتها لاحقاً.
- عضوية تركيا في الناتو: صفحة الناتو عن الدول الأعضاء، وصفحة تاريخ الناتو الخاصة بتركيا التي تشير إلى انضمامها في 18 فبراير 1952.
- محاولة الانقلاب التركية عام 2016: تقارير الاتحاد الأوروبي وتقارير دولية متخصصة عن محاولة الانقلاب وما تلاها من إعادة هيكلة سياسية وأمنية.
- الحضور التركي في الصومال: تقارير عن قاعدة تدريب تركسوم في مقديشو ودورها في تدريب وحدات من الجيش الصومالي منذ 2017، إلى جانب التعاون الاقتصادي والإنساني التركي في الصومال.
- أمن البحر الأحمر وباب المندب: تقارير عام 2026 عن التحالف البحري متعدد الجنسيات بقيادة السعودية لحماية الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن، ومشاركة دول من بينها تركيا وباكستان والسودان والصومال.
- موقف السعودية من التطبيع: تقارير بحثية وكوفنرسية عام 2024 تشير إلى ربط الرياض أي مسار تطبيع مع إسرائيل بمسار واضح نحو دولة فلسطينية ووقف الحرب على غزة.
- المقارنة مع أوكوس: بيانات الشراكة الأمنية الثلاثية بين أستراليا وبريطانيا والولايات المتحدة منذ 2021، بوصفها مثالا على ترتيبات أمنية مرنة خارج الأطر التقليدية.



من المظلة إلى التحالف.. هل حان زمن القوة الإقليمية الجديدة؟

الانتقال من التنسيق إلى الفعل. وفي هذا السياق يبرز تحالف مكة الذي جمع المملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان في اتفاق دفاعي مشترك، باعتباره تجربة تستحق المتابعة، وربما بذرة لتحالف إقليمي يمكن أن ينمو ويتوسع. ولا يعني ذلك أنه أصبح «ناتو عربي»، فهذا حكم سابق لأوانه؛ فالتحالفات الكبرى لا تصنعها الاتفاقيات وحدها، وإنما تبنيها المؤسسات والتدريب والتنسيق والقدرة على الردع وتكامل الصناعات الدفاعية والإرادة السياسية.

لكن أهمية تحالف مكة تكمن في أنه يقدم نموذجاً مختلفاً؛ مجموعة دول تتشارك مصالح استراتيجية وقدرات حقيقية، وتبدأ من نقطة محددة، ثم يمكن أن تتوسع دائرة التعاون لاحقاً. وربما يكون هذا هو الطريق الأكثر واقعية لمستقبل العمل الإقليمي: جامعة عربية تبقى مظلة جامعة، ومجلس تعاون خليجي يواصل دوره، وتحالفات متخصصة تنشأ بين الدول الأكثر تقارباً في المصالح والقدرات. فالقوة لا تأتي من كثرة الدول التي تجتمع حول الطاولة، وإنما من قدرتها على تحويل ما تنفق عليه إلى فعل. وإذا كانت العقود الماضية قد أثبتت أن التضامن في البيانات لا يكفي، فقد تكون المرحلة المقبلة بحاجة إلى تضامن تصنعه التحالفات، وتحميه المؤسسات، وتثبتته القدرة على الفعل. وربما يكون السؤال الحقيقي اليوم ليس: كم منظمة إقليمية لدينا؟ بل: كم تحالفاً قادراً على الوقوف معنا عندما تبدأ العاصفة؟



د. عبدالله علي النهدي

وهنا لا ينبغي أن يكون السؤال: لماذا تتحرك المملكة؟ بل: لماذا تضطر دولة واحدة إلى تحمل جزء كبير من مسؤولية يفترض أن تكون جماعية؟ فالمملكة لا تستطيع أن تقود، لكنها لا تستطيع أن تكون دائماً البديل عن الجميع. وتزداد المشكلة تعقيداً عندما نجد أن بعض الدول العربية أصبحت في بعض الملفات تتخذ مواقف تخرج بوضوح عن الموقف العربي العام، كما أن بعض دول الخليج تتخذ في أزمات معينة مواقف لا تنسجم مع الموقف الخليجي المشترك، بل تتقاطع أحياناً مع مواقف دول وقوى من خارج الإطار العربي والخليجي. ومن الطبيعي أن تختلف الدول في مصالحها وتقديراتها؛ فالتحالف لا يعني التطابق. لكن هناك فرقاً بين الاختلاف الطبيعي وبين أن يتحول الخلاف، في لحظة الأزمة، إلى اصطاف مع طرف خارج المنظومة على حساب طرف داخلها.

وهنا يصبح السؤال أكثر إلحاحاً: كيف يمكن لمنظمة أن تكون قوية إذا لم تتفق دولها على الحد الأدنى من مصالحها الاستراتيجية؟ ربما لا يكون الحل في إلغاء جامعة الدول العربية أو مجلس التعاون، وإنما في التفكير في نمط جديد من التحالفات الإقليمية؛ تحالفات أكثر تحديداً في أهدافها، وأكثر وضوحاً في التزاماتها، وأكثر قدرة على

منذ تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945، ثم مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981، كان الهدف أكبر من مجرد جمع الدول حول طاولة واحدة؛ كان الطموح أن تتحول وحدة التاريخ والجغرافيا والمصالح إلى قوة قادرة على حماية أعضائها، ومنع الخلافات من التحول إلى أزمات، وإدارة الأزمات حين تقع. لكن بعد عقود طويلة، يحق لنا أن نسأل: هل نجحت هذه المؤسسات في تحويل التضامن العربي والخليجي إلى قوة فاعلة على الأرض؟ لا يمكن إنكار ما حققته الجامعة والمجلس من تعاون وتنسيق، لكن الاختبار الحقيقي لأي منظمة ليس عدد اجتماعاتها ولا بياناتها، وإنما قدرتها على منع الخلافات بين أعضائها، وإدارتها عندما تقع، وتحويل قراراتها إلى نتائج.

وهنا تبدو الفجوة واضحة. فقد شهد العالم العربي خلال العقود الماضية أزمات وحروباً وانقسامات وتدخلات خارجية، ولم تستطع الجامعة في كثير من الحالات منع الأزمات أو امتلاك أدوات كافية لإدارتها وحسمها. كما أن مجلس التعاون، رغم نجاحه في تعزيز التقارب الخليجي، لم يمتلك دائماً الأدوات التي تحول دون تحول الخلافات بين أعضائه إلى أزمات سياسية عميقة. وفي ظل هذا الواقع، برزت المملكة العربية السعودية في أكثر من أزمة باعتبارها دولة تتحرك بثقلها الديني والسياسي والاقتصادي والإنساني، وأحياناً تتحمل منفردة جزءاً كبيراً من أعباء معالجة أزمات كان يفترض أن يكون التعامل معها جماعياً. ففي سوريا واليمن والسودان وغيرها، لم يقتصر الدور السعودي على المواقف السياسية، بل امتد إلى الوساطة والدعم الإنساني والاقتصادي وتحمل أعباء كبيرة من أجل حماية الاستقرار الإقليمي.

اتفاقية مكة في مرآة التاريخ

كان الهاجس الأمني ملازماً للمجتمعات الإنسانية منذ نشأتها، ودافعاً إلى التقارب والتكتل كلما استشعرت خطراً يهدد وجودها أو مصالحها؛ فالتجهت الكيانات السياسية، عبر العصور، إلى عقد الأحلاف بوصفها إحدى وسائل تحقيق الأمن ومواجهة الأخطار المشتركة. تغيرت مسمياتها وأشكالها وأطرافها، وبقي الدافع الأمني حاضراً في كثير منها.

ومن أمثلة الأحلاف التي عرفها العالم القديم حلف ديلوس، الذي تأسس نحو عام 477/478 ق.م. عقب الحروب اليونانية الفارسية، وضم عدداً من المدن والجزر اليونانية بقيادة أثينا. وكان الخوف

من تجدد الخطر الفارسي أحد أبرز دوافع قيامه، فالتقت مصالح أعضائه حول مواجهته وحماية المدن اليونانية ومصالحها في بحر إيجه.

ومضت القرون وتغير العالم، لكن فكرة الأمن الجماعي لم تختف. ففي ظل تصاعد مخاوف الدول الغربية من تمدد النفوذ السوفييتي في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، تأسس عام 1949 حلف شمال

الاطلسي (الناتو)، وقام على مبدأ الدفاع الجماعي الذي تجسده مادته الخامسة، ومؤداه أن الهجوم المسلح على أحد أعضائه يُعد هجوماً عليهم جميعاً.

ومن ديلوس إلى الناتو، نصل إلى اتفاقية مكة للدفاع المشترك بين المملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان، التي أعادت إلى الواجهة فكرة الأمن الجماعي. فقد جاءت في بيئة إقليمية مضطربة، وأقرت أن الاعتداء المسلح على إحدى الدول الثلاث يُعد اعتداءً عليها جميعاً، وهو مبدأ يقترب في جوهره من مفهوم الحلف الدفاعي.

غير أن ثمة فارقاً لافتاً بين اتفاقية مكة والمثالين السابقين؛ فحلف ديلوس قام في مواجهة خطر فارسي واضح، والناتو نشأ في سياق مخاوف غربية واضحة من التمدد السوفييتي، بينما لم تحدد اتفاقية مكة خصماً بعينه، وأكدت أطرافها أنها دفاعية وليست موجّهة ضد إيران أو أي دولة أخرى.

ولعل في ذلك قدراً من المرونة التي تقتضيها العلاقات الدولية؛ ففي عالم السياسة لا صدقات دائمة ولا عداوات دائمة، وإنما مصالح تتغير معها مساحات التقارب والاختلاف بتغير الظروف وموازين القوى. ومن ثم فإن عدم ربط الاتفاقية بخصم محدد يمنحها مساحة أوسع للتكيف مع التحولات السياسية والأمنية.

ولا تبدو الاتفاقية إطاراً مغلقاً على أطرافها الثلاثة؛ إذ تتيج إمكانية انضمام دول أخرى، بما يفتح أمامها أفقاً يتجاوز صورتها الحالية، وربما يمنحها مستقبلاً دوراً أوسع في بناء منظومة للأمن الإقليمي.

وهنا يبرز جانب آخر يستحق التأمل: هل تحمل اتفاقية مكة مقومات الحلف؟ فالأحلاف الدفاعية تقوم عادة على الالتزام بالدفاع المتبادل، واستمرار التنسيق السياسي والعسكري، ووجود آليات مؤسسية للتعاون. وقد بدأت الاتفاقية بالفعل في بناء عدد من هذه المقومات؛ إلى جانب مبدأ الدفاع المشترك، أعلن عن آليات سياسية وعسكرية للتنسيق، وتدريبات مشتركة، وتعاون في الصناعات والتقنيات الدفاعية. وهي عناصر تمنح الاتفاقية قابلية للتطور إلى إطار دفاعي أكثر اتساعاً ومأسسة.

كما أن أهمية الاتفاقية لا تنبع من عدد أطرافها بقدر ما تنبع من تكامل عناصر القوة بينها؛ فالسعودية بثقلها السياسي والاقتصادي، وتركيا بقدراتها العسكرية والصناعات الدفاعية، وباكستان بقوتها العسكرية وامتلاكها السلاح النووي. وهو تكامل يضيف إلى مبدأ الدفاع المشترك قدرة معتبرة على الردع.

أما الاهتمام الواسع الذي أحاط بالاتفاقية، فليس مستغرباً إذا وضعنا في الاعتبار توقيتها ونقل أطرافها وإمكان توسعها. فالأحلاف لا تولد في فراغ؛ ديلوس جاء بعد الحروب الفارسية، والناتو ولد في بدايات الحرب الباردة، واتفاقية مكة جاءت في لحظة إقليمية ودولية تتغير فيها موازين القوى وتتعدد فيها مصادر التهديد.

والتاريخ يعلمنا أن الأحلاف قد تتجاوز الظروف التي أنشأتها؛ فلحظة الميلاد تفسر دوافعها، أما حركة التاريخ فتكشف مآلاتها.

وبين ديلوس ومكة نحو ألفين وخمسمائة عام، تغيرت الدول وأدوات الحرب وموازين القوى، وبقي الهاجس الأمني حاضراً ودافعاً إلى الاجتماع والتحالف. ومن هذا المنظور، لم تكن اتفاقية مكة بدءاً في تاريخ العلاقات بين الدول، وإنما جاءت شأنها شأن اتفاقيات وأحلاف سبقتها، استجابة لحاجة أطرافها إلى تعزيز أمنها وحماية مصالحها في عالم لا تكف موازين القوى فيه عن التغير.

اتفاقية مكة للدفاع المشترك... قوة تحمي السلام



المشتركة والاحترام المتبادل، أن يفتح آفاقاً أوسع في الصناعة والتقنية والبحث العلمي والاستثمار. إن اتفاقية مكة للدفاع المشترك تمثل خطوة مهمة يمكن البناء عليها، ليس بحثاً عن المواجهة، وإنما حماية للسلام وتعزيزاً للردع وصوناً للسيادة. فالقوة المسؤولة لا تتعارض مع السلام، بل قد تكون من أهم ضماناته.

وفي الختام، نحمد الله سبحانه وتعالى على ما أنعم به على بلادنا من أمن واستقرار ووحدانية كلمة، ثم الشكر والتقدير لسيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله -، ولسيدي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء - حفظه الله -، على ما يبذلانه من جهود عظيمة في خدمة الوطن والمواطن، وحماية مصالح المملكة، وخدمة الأمتين العربية والإسلامية، وتعزيز الأمن والسلام والاستقرار. حفظ الله وطننا وقيادتنا وشعبنا، وأدام علينا نعمة الأمن والعزة والرخاء.

مع دول أو منظمات أخرى، وإنما تضيف مساراً جديداً للتعاون. ومن الجوانب المهمة أيضاً أن الاتفاقية مفتوحة أمام الدول الراغبة في الالتزام بمبادئها، وفي مقدمتها الاحترام المتبادل، والتعاون، وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية؛ وهو ما يمنحها بعداً مستقبلياً يمكن أن يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار وبناء الثقة في المنطقة.

ولا ينبغي أن يتوقف التعاون عند حدود النصوص، بل يمكن أن يمتد إلى الإنذار المبكر، والدفاع الجوي والصاروخي، والأمن السيبراني، وتبادل المعلومات، والتدريب، وإدارة الأزمات، والصناعات الدفاعية، والبحث والتطوير، ونقل التقنية وتوطئتها.

وتملك الدول الثلاث إمكانيات يمكن أن تتكامل فيما بينها؛ فالمملكة تتمتع بمكانة إسلامية ودولية وثقل سياسي واقتصادي وتقدم في المجالات التقنية والبنية التحتية والخدمات اللوجستية والمالية، وتركيا تمتلك قاعدة صناعية وتقنية متقدمة، وباكستان تمتلك خبرات عسكرية وعلمية وصناعية متراكمة. ويمكن لهذا التكامل، إذا بُني على المصالح



أ.د. عوض بن خزيم الأسمرى

وينبغي النظر إلى هذه الاتفاقية في إطار طبيعتها الدفاعية المعلنة، بعيداً عن اعتبارها موجهة ضد دولة أو طرف بعينه. فالهدف من الدفاع المشترك ليس البحث عن الحرب، وإنما تعزيز الردع وحماية السيادة والأمن والمصالح المشروعة، بما يقلل احتمالات الاعتداء ويوسع مساحة الحلول السياسية.

ومن أبرز ما تقوم عليه الاتفاقية اعتبار أي هجوم مسلح خارجي على إحدى الدول الثلاث هجوماً عليها جميعاً، وهو مبدأ يمنح الدفاع المشترك معنى عملياً، ويؤكد ترابط أمن الدول المشاركة. كما أنها لا تلغي الاتفاقيات القائمة للدول الثلاث

الحمد لله الذي جمع الكلمة ووحد الصف، وجعل التعاون وحماية الأوطان من أسباب القوة والاستقرار. في عالم تتسارع فيه الأحداث، وتتداخل المصالح، وتتغير فيه موازين القوى، أصبحت الدول أكثر حاجة إلى تعزيز قدراتها وشراكاتها، والمحافظة على سيادتها ومصالح شعوبها، مع إبقاء أبواب الحوار والسلام مفتوحة.

لقد أثبتت الأحداث أن الدول لا تستطيع حماية مصالحها بالنيات الحسنة وحدها، وأن السلام المستدام يحتاج - بعد توفيق الله - إلى قوة تحميه، واقتصاد يسنده، وعلم وتقنية يطورانه، وعلاقات متوازنة تحفظ للدولة استقلال قرارها. كما أثبت التاريخ أن التفرق والضعف قد يفتحان المجال أمام التدخل في شؤون الدول أو التأثير في مصالحها ومقدراتها.

ومن هنا تأتي أهمية اتفاقية مكة للدفاع المشترك بين المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية وجمهورية باكستان الإسلامية، التي جاءت بعد مسار من التنسيق والتشاور بين الدول الثلاث، وفي توقيت مهم لتعزيز الأمن والاستقرار والتعاون الدفاعي.

«اتفاق مكة» في عيون الصحافة التركية



لم يكن «اتفاق مكة» بين المملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان مجرد خبر دبلوماسي عابر؛ فقد حظي باهتمام واسع في الصحافة التركية، التي رأت فيه خطوة لافتة في مسار إعادة تشكيل معادلات الأمن الإقليمي، وركزت على ما يحمله من دلالات في مجال الردع والدفاع المشترك والتعاون العسكري. وفيما يلي أبرز العناوين التي حملتها الصحف التركية، وما عكسته من قراءات للاتفاق:

صحيفة «أكشام» (Akşam): «تحالف مكة» قدمت الاتفاق باعتباره خطوة مهمة في مسار التعاون بين الدول الثلاث، مع التركيز على الردع الجماعي وإمكان توسيع نطاق الشراكة. ثلاث قوى.. وشراكة تتجاوز الجغرافيا تكمن أهمية الاتفاق في اجتماع دول تمتلك عناصر قوة متكاملة؛ فالسعودية تمثل ثقلًا اقتصاديًا وسياسيًا كبيرًا، وتركيا تمتلك قاعدة صناعية ودفاعية متقدمة، بينما تتمتع باكستان بخبرة عسكرية واسعة وقدرات استراتيجية جديدة. ومن هنا تبدو الشراكة ذات أبعاد تتجاوز التعاون العسكري التقليدي إلى بناء شبكة أوسع من المصالح الاستراتيجية. واللافت أن اختيار مكة المكرمة مكانًا لتوقيع الاتفاق يمنحه بعدًا رمزيًا خاصًا؛ فمكة ليست مجرد مكان للتوقيع، بل تحمل مكانة دينية وحضارية في وجدان العالم الإسلامي. ولذلك اكتسب تعبير «تحالف مكة» حضورًا واضحًا في الخطاب الإعلامي التركي.

إن «اتفاق مكة» محطة مهمة في تاريخ العلاقات الإقليمية، ونموذجًا جديدًا للتعاون بين قوى إسلامية تجمعها المصالح المشتركة، وتدفعها الحاجة إلى بناء أمن أكثر توازنًا واستقرارًا.

وتعزز التكامل الدفاعي. صحيفة «حرييت» (Hürriyet): «وُلدت قوة جديدة في مكة» ركزت على التعاون في الدفاع والتدريب والصناعات الدفاعية، مع التأكيد على الطابع الدفاعي للاتفاق. صحيفة «صباح» (Sabah): «رسالة تاريخية من مكة إلى العالم» اعتبرت الاتفاق نقطة تحول استراتيجية، وأبرزت مبدأ الدفاع المشترك والانفتاح على توسيع التعاون. صحيفة «ملييت» (Milliyet): «مركز قوة جديد في الشرق الأوسط» ركزت على اجتماع عناصر قوة مختلفة لدى الدول الثلاث: الثقل الاقتصادي السعودي، والقدرات الدفاعية التركية، والقدرات العسكرية الباكستانية.



أ.د. بكري معتوق عساس

وقد يترك أثرًا في موازين القوى الإقليمية. صحيفة «يني بيرليك» (Yeni Birlik): «ردع جماعي وتكامل دفاعي» أبرزت الطبيعة الدفاعية للاتفاق وانفتاحه على التعاون مع دول شقيقة أخرى. صحيفة «ميلات» (Milat): «تحالف مكة» وصفت الاتفاق بأنه خطوة تاريخية قد تعيد تشكيل بعض ديناميكيات الأمن الإقليمي

صحيفة «الفجر الجديد» (Yeni Şafak): «تحالف مكة.. تأسيس أقوى اتحاد في العالم الإسلامي» قدمت الصحيفة الاتفاق باعتباره تحالفًا دفاعيًا يمكن أن يترك أثرًا في هندسة الأمن في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا، في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة. صحيفة «القرار» (Karar): «تحالف عسكري إقليمي جديد» ركزت على احتمال تطور الاتفاق إلى إطار عسكري إقليمي أوسع، وما قد يترتب عليه من تغيرات في الحسابات الأمنية بالمنطقة. صحيفة «تركيا» (Türkiye): «ثلاث دول وجبهة واحدة» أبرزت تكامل عناصر القوة لدى الدول الثلاث، مع التركيز على الدفاع المشترك وإمكان توسيع التعاون في الصناعات الدفاعية والتنسيق العسكري. صحيفة «نفس» (Nefes): «تحالف مكة الثلاثي للدفاع» سلطت الضوء على مبدأ الدفاع المشترك، وعلى إمكانية انضمام دول شقيقة أخرى إلى هذا الإطار.

صحيفة «تورك غون» (Türkgün): «اتفاق سيغيّر موازين المنطقة» رأت أن الاتفاق يعزز الردع الجماعي والتعاون الدفاعي،



السعودية.. حين تتحول القوة إلى صناعة للسلام



ليست التحولات الكبرى في التاريخ تلك التي تُقاس بعدد الاتفاقيات الموقعة أو التحالفات المعلنة، وإنما تلك التي تُغيّر قواعد اللعبة، وتُعيد تشكيل موازين القوى، وتُنتج واقعاً سياسياً وأمنياً جديداً. وهذا ما فعلته المملكة العربية السعودية خلال أسبوع واحد، عندما انتقلت من دور الدولة المؤثرة في محيطها إلى دور الدولة التي تُساهم في إعادة هندسة منظومة الأمن الإقليمي والدولي.

مضطربة، والاستثمار لا ينمو في ظل الفوضى، والاقتصاد العالمي لا يستقر إذا تعرضت طرق التجارة والبحار للتهديد.

ومن هنا فإن كل خطوة سعودية في هذا الاتجاه لا تخدم مصالح المملكة وحدها، بل تسهم في حماية مصالح العالم بأسره. فحين تؤمّن الممرات البحرية، فإن المستفيد ليس المنتج وحده، بل المستهلك أيضاً، وليس الشرق وحده، بل الشرق والغرب معاً. وحين تُبنى منظومات الردع، فإنها تحمي الشعوب من ويلات الحروب، وتحفظ الموارد للتنمية، وتفتح الطريق أمام التعاون والإزدهار.

إن ما شهدناه خلال هذا الأسبوع ليس مجرد نجاح دبلوماسي أو إنجاز عسكري، بل إعلان واضح عن مرحلة جديدة في السياسة السعودية، مرحلة أصبحت فيها المملكة شريكاً رئيساً في صناعة الأمن العالمي، لا متلقياً لترتيباته، وقوة تبادر إلى بناء السلام، لا تنتظر الآخرين ليصنعوه.

وهكذا تُثبت المملكة العربية السعودية مرة بعد أخرى أن القوة الحقيقية ليست في إشعال الصراعات، وإنما في القدرة على منعها، وأن أعظم الإنجازات ليست تلك التي تُحقق الانتصار في معركة، وإنما تلك التي تمنع وقوعها أصلاً.

هذه هي الرسالة التي تقدمها المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وسمو ولي عهده الأمير محمد بن سلمان رسالة دولة جعلت من الحكمة منهجاً، ومن المسؤولية رسالة، ومن القوة وسيلة لحماية الأمن، وترسيخ الاستقرار، وصناعة مستقبل أكثر سلاماً وإزدهاراً للمنطقة والعالم.

الأمن، وأن الإستقرار الإقليمي مسؤولية مشتركة، وأن الدول القوية قادرة على توظيف إمكاناتها لصالح السلام لا لصالح الفوضى.

ولعل أكثر ما يلفت الانتباه أن هذين الحداثين الكبيرين صدرا من الرياض خلال فترة زمنية قصيرة جداً، وهو ما يعكس حجم الثقة الدولية بالمملكة، وقدرتها على جمع الدول حول المبادرات الكبرى، وتحويل الأفكار إلى مؤسسات وتحالفات فاعلة.

فالعالم اليوم لا ينظر إلى المملكة باعتبارها دولة محورية في سوق الطاقة فحسب، بل باعتبارها قوة سياسية مسؤولة، تمتلك رؤية واضحة، وإرادة مستقلة، وقدرة على قيادة المبادرات التي تخدم الأمن والسلم الدوليين. لقد أصبحت الرياض نقطة إلتقاء للمصالح الدولية، ومركزاً للحوار، ومنصة لإنتاج الحلول، لا لتصدير الأزمات. وهذه المكانة لم تأت من فراغ، وإنما جاءت نتيجة سياسة متوازنة، تجمع بين الحكمة والحزم، وبين الدبلوماسية والقوة، وبين الإنفتاح على العالم والتمسك بالمصالح الوطنية.

ويقف خلف هذا التحول التاريخي قائدان حملتا مسؤولية هذه المرحلة بكل كفاءة وإقتدار: خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، الذي رسخ مفهوم المسؤولية السعودية تجاه محيطها العربي والإسلامي والعالم، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، الذي نقل هذه الرؤية إلى مرحلة المبادرة وصناعة المعادلات الجديدة.

لقد أصبحت المملكة في عهدهما تنظر إلى الأمن بمنظوره الشامل، أمن الإنسان، وأمن الدولة، وأمن التجارة، وأمن الطاقة، وأمن الممرات البحرية، وأمن التنمية والإزدهار. فالتنمية لا يمكن أن تزدهر في بيئة



د. أحمد بن حسن الشهري

الدوليين، أكثر من كونه تحالفاً عسكرياً تقليدياً. فهو يهدف إلى ردع كل من يحاول تحويل الممرات البحرية إلى أدوات للابتزاز أو ساحات للصراع، ويؤكد أن أمن الملاحة مسؤولية جماعية تتشارك فيها الدول، لأن آثار أي إعتداء لا تتوقف عند حدود الجغرافيا، بل تمتد إلى كل بيت يعتمد على التجارة والطاقة والإستقرار الإقتصادي.

وفي الوقت نفسه، جاءت "اتفاقية مكة للدفاع المشترك" لتؤسس بعداً آخر من أبعاد الأمن الجماعي. فالتاريخ يعلمنا أن السلام المستدام لا يقوم على حسن النوايا وحدها، وإنما على وجود قوة رادعة تجعل كلفة العدوان أكبر من أي مكسب متوقع.

وهنا تتجلى الرؤية السعودية بوضوح؛ فالمملكة لم تتجه إلى بناء محور هجومي، ولم تبحث عن صدام مع أحد، وإنما عملت على بناء منظومة دفاعية تجمع ثلاث دول تمتلك ثقلًا سياسياً وعسكرياً وإقتصادياً كبيراً، بما يعزز الإستقرار ويمنع المغامرات العسكرية، ويُرسخ معادلة ردع تجعل التفكير في الإعتداء أكثر صعوبة.

إن جمع المملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان في إطار دفاعي واحد يحمل رسالة واضحة مفادها أن التعاون هو الطريق الأمثل لحماية

ففي غضون أيام معدودة، أطلقت المملكة تحالفاً بحرياً دفاعياً متعدد الجنسيات لحماية الممرات البحرية الدولية، ثم وقعت "اتفاقية مكة للدفاع المشترك" مع جمهورية تركيا وجمهورية باكستان الإسلامية، في خطوة حملت أبعاداً سياسية وعسكرية وإستراتيجية عميقة، تجاوزت حدود المنطقة لتصبح محل متابعة وإهتمام من العواصم الكبرى ووسائل الإعلام العالمية.

إن أهمية ما جرى لا تكمن في تعدد المبادرات، وإنما في وحدة الرؤية التي تقف خلفها. فالمملكة لم تتحرك بردود أفعال أنية، ولم تنجرف إلى سياسات التصعيد، بل قدمت نموذجاً مختلفاً يقوم على أن الأمن لا يُبنى بالشعارات، وإنما بالشراقات، وأن السلام الحقيقي لا يتحقق بالرغبات وحدها، وإنما بمنظومات ردع تمنع الحروب قبل وقوعها.

لقد أدركت القيادة السعودية أن العالم يعيش مرحلة تزايد فيها التهديدات العابرة للحدود، فلم تعد المخاطر تقتصر على حدود الدول، بل أصبحت تمتد إلى الممرات البحرية، وسلاسل الإمداد، وأسواق الطاقة، والتجارة العالمية. ومن هنا جاءت المبادرة السعودية لحماية الملاحة الدولية، إدراكاً منها أن أمن البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن لم يعد شأنًا إقليمياً فحسب، بل أصبح قضية تمس الإقتصاد العالمي بأسره.

فالنقل التي تعبر البحر الأحمر لا تنقل النفط وحده، وإنما تحمل معها إستقرار الأسواق العالمية، وتحافظ على إنسيابية التجارة الدولية، وتؤمن وصول الغذاء والدواء والمواد الخام إلى عشرات الدول. ولذلك فإن حماية هذه الممرات ليست خدمة لدولة بعينها، وإنما خدمة للبشرية جمعاء.

ومن هنا يمكن فهم التحالف البحري الدفاعي بوصفه مشروعاً عالمياً لحماية السلام والإقتصاد

اتفاقية مكة للدفاع المشترك .. نحو معادلة أمنية جديدة للإقليم



لم تكن مكة المكرمة، عبر تاريخها، مجرد مكان يجتمع فيه المسلمون لأداء شعائهم، بل كانت ولا تزال رمزاً للوحدة والتضامن والتقارب بين شعوب العالم الإسلامي. ومن هذا المعنى العميق اكتسبت اتفاقية مكة للدفاع المشترك، التي وقعتا المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية وجمهورية باكستان الإسلامية، أهمية تتجاوز حدود الاتفاقات العسكرية التقليدية، لتطرح أمام المنطقة ملامح جديدة لمفهوم الأمن الإقليمي والتعاون الاستراتيجي.

وهذا المبدأ لا يعني بالضرورة أن كل اعتداء سيؤدي بصورة آلية إلى حرب شاملة أو إلى نشر قوات من الدولتين الأخريين، إذ لا تزال التفاصيل التنفيذية والالتزامات العسكرية المحددة للاتفاقية ذات أهمية حاسمة في تحديد كيفية تطبيقها عملياً. لكن من منظور استراتيجي، فإن مجرد وجود هذا المبدأ يرفع تكلفة التفكير في استهداف أي دولة من الدول الثلاث، لأن حسابات الخصم لن تعود مرتبطة بقدرات دولة واحدة، وإنما بمجموعة من القدرات السياسية والعسكرية والتكنولوجية والاقتصادية. وهنا يظهر مفهوم الردع الجماعي بوصفه أحد أهم المخرجات المحتملة للاتفاقية. ثلاث قوى.. قدرات متكاملة

أو تحالفاً موجّهاً بالضرورة ضد دولة بعينها. وهنا تكمن أهمية الرسالة التي حرصت الدول الثلاث على تأكيدها: الاتفاقية دفاعية بطبيعتها وليست إعلاناً عن حرب أو مواجهة مع طرف محدد. وقد أكدت التقارير أن الدول الموقعة شددت على الطابع الدفاعي للاتفاقية، مع نفي أن تكون إعلاناً عن تشكيل كتل عسكري أو مشروع قاعدة «الهجوم على واحد هو هجوم على الجميع» يمثل المبدأ المركزي في الاتفاقية تحولاً مهماً في مفهوم الردع الإقليمي؛ إذ ينص الإطار المعلن على أن أي هجوم مسلح على إحدى الدول الثلاث يُنظر إليه باعتباره هجوماً على الدول الثلاث مجتمعة.



أ.د. فيصل بن عبد الرحمن أسره

المسلمين. ولذلك فإن ارتباط الاتفاقية باسم مكة يمنحها بعداً رمزياً خاصاً، ويعكس الرغبة في تقديم التعاون بين الدول الثلاث باعتباره تعاوناً دفاعياً يستهدف حماية الأمن والاستقرار، وليس مشروعاً هجومياً

ففي السابع من أغسطس 2026، شهدت مكة المكرمة توقيع الاتفاقية الثلاثية التي تقوم على مبدأ جوهري يتمثل في اعتبار أي هجوم مسلح على إحدى الدول الثلاث هجوماً عليها جميعاً، بما يعزز مفهوم الردع الجماعي ويؤسس لإطار أوسع للتنسيق الدفاعي والأمني بين ثلاث قوى إقليمية تمتلك ثقلًا سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا وجيوسياسيًا مهماً.

مكة.. من رمزية المكان إلى دلالة الاتفاق

اختيار مكة المكرمة لتوقيع الاتفاقية بهذا الحجم يحمل دلالات سياسية وحضارية عميقة. فمكة ليست عاصمة سياسية أو عسكرية، وإنما هي قلب العالم الإسلامي وموطن أقدس مقدسات

تستند أهمية الاتفاقية إلى طبيعة الدول الثلاث نفسها.

فالمملكة العربية السعودية تمتلك ثقلًا اقتصاديًا وسياسيًا كبيرًا، وموقعًا جغرافيًا بالغ الأهمية، وقدرات عسكرية متقدمة، إضافة إلى دور محوري في أمن الخليج والبحر الأحمر والعالم العربي والإسلامي.

أما تركيا، فتملك قاعدة صناعية دفاعية متنامية، وخبرة عسكرية واسعة، وموقعًا استراتيجيًا يربط آسيا بأوروبا، فضلًا عن عضويتها في حلف شمال الأطلسي.

وتضيف باكستان عنصرًا آخر بالغ الأهمية، يتمثل في امتلاكها واحدًا من أكبر الجيوش في العالم وخبرة طويلة في العمليات العسكرية، إلى جانب موقعها الجغرافي في جنوب آسيا وعلاقاتها التاريخية والعسكرية الوثيقة مع المملكة.

وبالتالي، فإن القيمة الحقيقية للاتفاقية لا تكمن فقط في حجم القوات أو المعدات، وإنما في تكامل عناصر القوة بين الدول الثلاث.

الاتفاقية ليست «ناتو إسلاميًا»

من المهم التعامل مع الاتفاقية بموضوعية بعيدًا عن العناوين الإعلامية المثيرة.

فقد سارعت بعض القراءات إلى وصفها بأنها نواة لـ«ناتو إسلامي»، إلا أن هذا الوصف يحتاج إلى قدر من التحفظ. فالتحالفات العسكرية تختلف في طبيعة التزاماتها القانونية وآليات اتخاذ القرار وقواعد استخدام القوة.

وتشير التقارير إلى أن الاتفاقية الحالية لا تتضمن، وفق التفاصيل المنشورة، التزامات عسكرية تفصيلية مماثلة لنظام الدفاع الجماعي في حلف الناتو. ولذلك فإن الأدق وصفها بأنها إطار ثلاثي للدفاع المشترك والردع والتعاون الأمني، مع إمكانية تطوره مستقبلاً بحسب ما تقرره الدول الثلاث.)

وهذا التوصيف أكثر واقعية، لأنه يترك الباب مفتوحاً أمام تطور الاتفاقية دون تحميلها منذ لحظة توقيعها التزامات لم تعلن رسمياً.

لماذا الآن؟

لا يمكن فصل اتفاقية مكة عن البيئة الأمنية الإقليمية والدولية التي جاءت في ظلها.

فالشرق الأوسط يعيش مرحلة شديدة التعقيد، تتداخل فيها النزاعات المسلحة، وأمن الملاحة والطاقة، والصواريخ والطائرات المسيّرة، والأمن السيبراني، والتنافس الإقليمي والدولي.

كما أن التحولات المتسارعة في النظام الدولي دفعت عددًا متزايدًا من القوى الإقليمية إلى إعادة تقييم مفهوم الاعتماد على القوى الكبرى في توفير الأمن.

وفي هذا السياق، تبدو اتفاقية مكة جزءًا من اتجاه أوسع نحو تعزيز القدرات الذاتية للدول الإقليمية وبناء شراكات متعددة الأطراف.

وتشير التحليلات الدولية إلى أن الاتفاقية تأتي في وقت تتزايد فيه الضغوط الأمنية على دول المنطقة، وأنها تمثل محاولة لرفع مستوى التنسيق والردع الإقليمي.

السعودية.. من الاعتماد على التحالفات إلى بناء شبكة شراكات

بالنسبة للمملكة العربية السعودية، يمكن قراءة الاتفاقية ضمن مسار استراتيجي أوسع لا يقوم على اختيار حليف واحد، وإنما على تنويع الشراكات الدفاعية والأمنية.

فالسعودية ترتبط بعلاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة، كما طورت خلال السنوات الأخيرة علاقات دفاعية وتقنية متقدمة مع دول متعددة، من بينها تركيا وباكستان.

وقد سبق الاتفاقية الثلاثية اتفاق دفاع استراتيجي سعودي-باكستاني، وقع في سبتمبر 2025، ونص كذلك على اعتبار الاعتداء على إحدى الدولتين اعتداءً على الأخرى. كما شهد التعاون العسكري السعودي-الباكستاني تطورات عملية لاحقة، من بينها وصول قوة جوية باكستانية إلى المملكة في أبريل 2026 ضمن إطار الاتفاقية الثنائية.

ومن هنا يمكن النظر إلى اتفاقية مكة باعتبارها مرحلة جديدة من توسيع شبكة الأمن والشراكات الدفاعية السعودية.

تركيا.. شريك استراتيجي بثقل مختلف

تمثل مشاركة تركيا في الاتفاقية عنصرًا مهمًا للغاية.

فتركيا ليست فقط قوة عسكرية إقليمية، وإنما دولة عضو في حلف شمال الأطلسي، وتمتلك قطاعًا دفاعيًا متطورًا يشهد توسعًا متزايدًا في مجالات الطائرات المسيّرة والصناعات الجوية والبحرية والأنظمة الدفاعية.

كما أن العلاقات السعودية-التركية شهدت خلال السنوات الأخيرة انتقالًا تدريجيًا نحو مستويات أكثر عمقًا في التعاون الاقتصادي والسياسي والدفاعي.

وبالتالي، فإن وجود تركيا في اتفاقية مكة يضيف بعدًا أوروبيًا-آسيويًا إلى الترتيب الأمني الجديد، ويجعل الاتفاقية ذات أبعاد تتجاوز منطقة الخليج وحدها.

باكستان.. العمق العسكري والاستراتيجي

أما باكستان، فتقدم للاتفاقية عنصرًا مختلفًا من عناصر القوة. فهي دولة ذات خبرة عسكرية كبيرة، وتمتلك قدرات دفاعية وصاروخية متقدمة، إضافة إلى خبرة طويلة في إدارة الأزمات الأمنية.

لكن من الخطأ اختزال مشاركة باكستان في مسألة السلاح النووي. فالحديث عن «مظلة نووية» سعودية أو اعتبار الاتفاقية إعلانًا ضمنيًا عن مشاركة نووية ليس مدعومًا بالتفاصيل الرسمية المنشورة. والأكثر دقة هو القول إن امتلاك باكستان

لقدرات استراتيجية كبيرة يرفع الوزن الردعي والسياسي للاتفاقية، دون افتراض التزامات نووية لم تعلن. الصناعات الدفاعية.. البعد الذي قد يكون الأكثر أهمية

قد يكون الجانب العسكري المباشر مجرد جزء من الصورة.

فالفرصة الأكبر التي تتيحها الاتفاقية قد تتمثل في بناء منظومة تعاون دفاعي صناعي بين الدول الثلاث.

وهنا يمكن أن تظهر مشاريع مشتركة في:

- * الصناعات الجوية والفضائية.
- * الطائرات المسيّرة.
- * أنظمة الدفاع الجوي.
- * الأمن السيبراني.
- * الذكاء الاصطناعي العسكري.
- * أنظمة الاستشعار والمراقبة.
- * الصناعات البحرية.
- * التدريب والمحاكاة.
- * البحث والتطوير الدفاعي.

وهذا يتقاطع بصورة مباشرة مع توجه المملكة نحو توطين الصناعات العسكرية وتعزيز قدراتها التقنية الوطنية.

ومن الممكن أن تتحول الاتفاقية، مع مرور الوقت، من مجرد إطار سياسي للدفاع المشترك إلى منظومة متكاملة للأمن والتكنولوجيا والصناعات الدفاعية.

هل ستتوسع الاتفاقية؟

السؤال الأكثر أهمية بعد توقيع اتفاقية مكة هو: هل ستبقى ثلاثية أم تتحول إلى إطار أوسع؟ من السابق لأوانه تقديم إجابة قاطعة.

لكن تصريحات وزير الدفاع الباكستاني الأخيرة، التي تحدث فيها عن أهمية إنشاء تحالف أوسع للدول الإسلامية، تعكس وجود نقاش سياسي حول إمكانية توسيع التعاون الأمني بين عدد أكبر من الدول. وقد يكون النموذج الأكثر واقعية مستقبلاً ليس إنشاء حلف عسكري مغلق، وإنما شبكة أمنية مرنة تشارك فيها دول مختلفة بدرجات متفاوتة، وفق مصالحها وقدراتها والتزاماتها القانونية.

بين الردع والسلام

من أهم النقاط التي ينبغي التوقف عندها أن القوة العسكرية لا تعني بالضرورة الرغبة في الحرب.

بل إن فلسفة الردع تقوم على العكس تمامًا: كلما ارتفعت تكلفة العدوان، انخفضت احتمالات الإقدام عليه.

ومن هنا يمكن فهم اتفاقية مكة بوصفها محاولة لبناء بيئة أمنية أكثر توازنًا، بحيث لا يكون الخيار العسكري هو الأداة الأولى، وإنما وسيلة لردع الاعتداء وحماية الاستقرار.

وهذا ينسجم مع الحاجة الملحة إلى تعزيز الحوار والدبلوماسية بالتوازي مع بناء القدرات الدفاعية.

مكة.. رسالة سياسية وحضارية قد يكون البعد الأكثر تميزًا في الاتفاقية هو ارتباطها باسم مكة المكرمة.

فالمملكة لا تقدم مكة للعالم باعتبارها مركزًا دينيًا فحسب، بل باعتبارها رمزًا للوحدة والتقارب والسلام.

ومن هنا، فإن «اتفاقية مكة» يمكن أن تحمل رسالة أوسع من التعاون العسكري: الأمن المشترك، واحترام سيادة الدول، وحماية الشعوب، ودعم الاستقرار الإقليمي.

وفي عالم تتزايد فيه التحديات العابرة للحدود، من الحروب السيبرانية إلى الإرهاب والطائرات المسيّرة وحماية الممرات البحرية وأمن الطاقة، فإن مفهوم الأمن نفسه لم يعد عسكريًا بحتًا.

نحو منظومة أمن إقليمية أكثر استقلالية

إن اتفاقية مكة للدفاع المشترك قد تكون بداية لمسار جديد في العلاقات الإقليمية، لكنها لن تحقق كامل إمكاناتها بمجرد توقيعها.

نجاحها الحقيقي سيقاس بما ستنتجه من آليات عملية: تدريبات مشتركة، تبادل معلومات، تنسيق دفاع جوي، تعاون في الأمن السيبراني، تطوير الصناعات الدفاعية، البحث العلمي، حماية البنى التحتية الحيوية، والتعامل المشترك مع الكوارث والأزمات.

والأهم من ذلك كله هو بناء الثقة السياسية والمؤسسية بين الدول الثلاث.

فالاتفاقيات الدفاعية لا تنجح فقط بقوة الجيوش، وإنما بقدرتها على تحويل الإرادة السياسية إلى مؤسسات وآليات مستدامة.

خاتمة

اتفاقية مكة للدفاع المشترك ليست مجرد وثيقة عسكرية جديدة في منطقة تعج بالتحالفات، وإنما مؤشر على تحول أوسع في طريقة تفكير القوى الإقليمية في أمنها ومستقبلها. فالسعودية وتركيا وباكستان تمتلك كل واحدة منها عناصر قوة مختلفة، وعندما تتكامل هذه العناصر يمكن أن تتشكل معادلة استراتيجية ذات وزن كبير.

وقد يكون الأهم أن الاتفاقية تفتح الباب أمام مفهوم جديد للأمن الإقليمي يقوم على الشراكة، والردع، وتبادل القدرات، وتوطين التقنية، وتنويع التحالفات، مع إبقاء باب الدبلوماسية مفتوحًا.

ومن مكة المكرمة، حيث اجتمع المسلمون منذ قرون حول معنى الوحدة، جاءت رسالة سياسية معاصرة مفادها أن الأمن في القرن الحادي والعشرين لن يُبنى بالقوة وحدها، وإنما بالتعاون والثقة والتكامل والقدرة على حماية المصالح المشتركة.

ويبقى التحدي الحقيقي أمام اتفاقية مكة هو الانتقال من رمزية التوقيع إلى قوة التنفيذ، ومن الاتفاق السياسي إلى منظومة مؤسسية قادرة على تحقيق الردع والاستقرار، بما يخدم أمن الدول الثلاث وأمن المنطقة والعالم الإسلامي

مكة... حين تُوقع الشراكات ويُصنع المستقبل

﴿وَأِنْ جَنَّحُوا لِلْإِسْلَامِ فَأَجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ (الأنفال: 61)

ولم تعد مكة في عصرنا الحديث رمزاً دينياً فحسب، بل أصبحت كذلك محطة تنطلق منها المبادرات الكبرى التي ترسم ملامح المستقبل، وتؤسس لشراكات تتجاوز حدود الجغرافيا، لتخدم الأمن والاستقرار والتنمية في العالم الإسلامي.

منذ أن أكرم الله مكة المكرمة بأن تكون مهبط الوحي وقبلة المسلمين، وهي تجمع القلوب قبل الأجساد، وتوحد الكلمة قبل المواقف.



وفي هذا السياق، تكتسب اتفاقية مكة الأخيرة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية وجمهورية باكستان الإسلامية أهمية استثنائية، ليس لأنها جمعت ثلاث دول ذات ثقل سياسي وعسكري واقتصادي فحسب، بل لأنها انطلقت من أظهير بقاع الأرض، مكة المكرمة؛ حيث تمتزج قدسية المكان بعظمة الرسالة، وحيث يكون الاتفاق أكثر من مجرد وثيقة، بل تعبيراً عن إرادة مشتركة لصناعة مستقبل أكثر استقراراً وتعاوناً.

لقد أثبتت المملكة العربية السعودية، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وسمو ولي العهد الأمين الأمير محمد بن سلمان، أن السياسة الحكيمة لا تبنى على ردود الأفعال، وإنما على استشراف المستقبل، وبناء الجسور، وجمع الشركاء حول المصالح المشتركة، في وقت تعصف فيه بالمنطقة تحديات أمنية واقتصادية وسياسية غير مسبوقة.

إن الجامع بين السعودية وتركيا وباكستان أكبر من حدود السياسة الأنسية؛ فهو يجمع بين دول ذات ثقل إسلامي، وتاريخ عريق، ومواقع جغرافية مؤثرة، وإمكانات اقتصادية وبشرية وعسكرية كبيرة، فضلاً عن مسؤوليتها تجاه قضايا العالم الإسلامي، وما تواجهه المنطقة من تحديات تستوجب تنسيقاً أعمق وتعاوناً أكثر رسوخاً.

فالمملكة تمثل القلب النابض للعالم الإسلامي، بما تحتضنه من الحرمين الشريفين، وثقلها السياسي والاقتصادي، ورؤيتها التنموية الطموحة. وتركيا تمثل جسراً حضارياً بين آسيا وأوروبا، وتملك حضوراً سياسياً واقتصادياً مؤثراً. أما باكستان، فهي إحدى أكبر الدول الإسلامية سكاناً، وتمتلك قدرات علمية وعسكرية تجعلها شريكاً مهماً في معادلة الأمن والاستقرار.

وعندما تجتمع هذه الدول الثلاث في مكة المكرمة، فإن الرسالة تتجاوز حدود الاتفاق ذاته؛ إنها رسالة تؤكد أن العالم الإسلامي قادر



عبدالله بن محمد آل الشيخ

على بناء شراكات قائمة على الاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة، والتنسيق المسؤول، بعيداً عن الاستقطابات والصراعات التي أنهكت المنطقة لعقود.

ولا يمكن إغفال أن هذا الحراك يأتي في وقت تتسارع فيه المتغيرات الدولية والإقليمية، الأمر الذي يجعل من بناء التفاهمات بين الدول الإسلامية الكبرى ضرورة استراتيجية، لا خياراً سياسياً عابراً.

فالتحديات التي تواجه الأمة، من أمن الطاقة، وسلامة الممرات البحرية، ومكافحة الإرهاب،

وتحقيق التنمية المستدامة، لا يمكن مواجهتها إلا برؤية مشتركة، وإرادة صادقة، وشراكات مؤسسية طويلة الأمد.

وفي الإطار ذاته، يكتسب التنسيق الأوسع بين المملكة وعدد من الدول الإسلامية المؤثرة، ومن بينها جمهورية مصر العربية الشقيقة، ضمن مسارات التشاور الإقليمي، أهمية إضافية تعكس اتساع دائرة العمل المشترك، بما يخدم أمن المنطقة واستقرارها، ويعزز فرص التعاون في مختلف المجالات.

إن المملكة لم تجعل من مكة مكاناً لتوقيع الاتفاقيات فحسب، بل جعلتها عنواناً للحوار، وجسراً للتقارب، ومنصة لإطلاق المبادرات التي تنطلق من ثوابت الإسلام السمحة، وقيم الاعتدال، واحترام سيادة الدول، والعمل من أجل خير الشعوب.

لقد علمتنا التجارب أن التحديات الكبرى لا تواجهها الدول منفردة، وإنما تواجهها التحالفات الحكيمة، والشراكات المتوازنة، والرؤى البعيدة التي تنظر إلى المستقبل بثقة، لا إلى الخلافات المؤقتة.

خاتمتي

إن اتفاقية مكة الأخيرة ليست حدثاً بروتوكولياً عابراً، بل محطة تستحق التأمل والبناء عليها؛ لأنها صدرت من مكة، وفي مكة يختلف المعنى، وتعاظم الرسالة، ويكون للاتفاق بُعد روحي وسياسي وحضاري في آن واحد. ولعل الأيام المقبلة تثبت أن ما بدأ من رحاب البيت الحرام سيكون نواة لشراكات إسلامية أوسع، قوامها التعاون، واحترام السيادة، وتغليب الحكمة، وخدمة مصالح الشعوب، بما يعيد للعالم الإسلامي شيئاً من وحدته وقوته ومكانته.

حفظ الله المملكة العربية السعودية، وأدام عليها نعمة الأمن والقيادة الحكيمة، ووفقها لكل ما فيه خير الإسلام والمسلمين، وجعل مكة المكرمة دائماً منارة للوحدة، ومنطلقاً للمبادرات التي تجمع ولا تفرق، وتبني ولا تهدم، وتصنع مستقبلاً يليق بأمتنا العربية والإسلامية وتاريخها العريق. اللهم آمين يا رب.



اتفاق مكة للدفاع المشترك "المضامين والأبعاد"

الثلاث، كما يؤكد المكانة والإمكانات لدول التحالف كقوى إقليمية ترجح كفة المعادلة لصالح المنطقة.

– يعكس الاتفاق حالة التوافق الجوسياسي والأهداف والرؤى التي تؤسس لتحالف استراتيجي يعيد للمنطقة ثقلها وهيبتها كونها قوة عظمى لا يستهان بها.

– الاتفاق يتضمن تبادل الخبرات وتكامل الصناعات، وتناسق الجهود، وصولاً للاكتفاء الذاتي في مجال التصنيع والتكنولوجيا والابتكار ووسائل الدفاع المختلفة، وهو ما يعزز القوة والمنعة للدول الثلاث.

– الاتفاق فتح الباب أمام الدول التي ترغب الانضمام ضمن التحالف، وهو ما يؤسس لتضامن عربي إسلامي في وجه المد الصفوي والصهيوني، مما يمهد لقوة إسلامية تقف عند حدودها المطامع الخبيثة التي تستهدف هويتها وجغرافيتها ودينها وأمنها ووحدتها.

❖ ختاماً:

الاتفاق يمثل قوة للإسلام والمسلمين يعزز فهم الدين الصحيح، ويؤكد على الوحدة والتضامن والتكامل، كما يعد جسراً بين الدول والشعوب يكسر حواجز اللغة ويعمق الأخوة والصداقة كإخوة في الدين والمصير المشترك.

❖ كما تنص الاتفاقية على تعزيز جميع مجالات التعاون الدفاعي بين المملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان.

❖ معاني ومدلولات:

– الاتفاق يحمل معاني سامية في شكله ومضمونه، كما يحمل أبعاداً لها قيمتها ورمزياتها الدينية والتي تجعل منه عقداً ملزماً، ووثيقة تاريخية تأخذ من مكانها وتوقيتها عمقا ومتانة ووعداً صادقاً وميثاقاً جازماً، كونه تم في مكة المكرمة بجوار الحرم الشريف والكعبة المشرفة قبلة المسلمين، كما عقد في يوم الجمعة التي تعد من أفضل الأيام وأشرفها وأجلها، الأمر الذي يجعل ذلك مؤكداً لحسن التوجه وصدق النوايا والعزم على المضي قدماً نحو تحقيق الأهداف المنشودة، كما يمنح الاتفاق زخماً دينياً وهيبة وشموخاً وعزاً وفخراً للدول الثلاث وللعالم الإسلامي، كما يجدد التفاوض والأمل بأن الإسلام يعلو ولا يعلى عليه، وأن الإسلام الحق تطبيق شرعي لمقتضى الكتاب والسنة النبوية المطهرة، لا إدعاء وتزليف وشعارات وخرافات مؤدلجة غيبية الوعي وحجمت الفكر، وأوغلت في التخلف والتشردم والدمار والهلاك.

– الاتفاق يعمق الثقة بين الدول



فلاح الزهراني

سبيل تقوية الصف واتحاد الكلمة والوقوف بعزم وحزم ضد أي مطامع أو تهديد أو اعتداء، وهو ما يحقق الأمن الاستراتيجي للمنطقة والعالم أجمع.

مضامين الاتفاق:

– اتفاقية مكة للدفاع المشترك، التي تعكس التزام الدول الثلاث بتعزيز أمنها الجماعي، وترسيخ السلام والأمن والاستقرار في المنطقة وخارجها، بما يحقق مستقبلاً أكثر أمناً وازدهاراً.

❖ وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز الردع الجماعي في مواجهة أي عمل عدائي، وتنص على أن أي هجوم مسلح على أي دولة من الدول الثلاث يُعد هجوماً على الدول الثلاث جميعاً.

في ظل الأوضاع المرتبكة التي تعيشها المنطقة، والتي تتداخل فيها المصالح مع المطامع بين دول الشرق والغرب، مع ما تعيشه المنطقة العربية من ظلامية كابوس تركية التمدد الإيراني ومخلفات الفكر الولائي والتعصب المذهبي الذي أصبح خطراً يهدد الاستقرار والتعايش السلمي، والذي أنتج ميليشيات متمردة ومنفلته تتبع الحرس الثوري وتأنم بأوامره، وهو ما يشكل قبلة موقوته تهدد أمن دول الجوار ومصالحه.. أضف لذلك حالة التفكك والتخاذل التي تهيمن على دول المحيط، مع ما طرأ من انقسامات وحروب بينية أو ولاءات وتحالفات خارج السياق العربي، واستشعاراً من حكومة المملكة العربية السعودية بدورها الريادي والمهم _ كمحور إسلامي وقوة إقليمية وتأثير دولي _ في تحقيق الاستقرار الأقليمي، مع ما تتطلبه المرحلة من حماية أمنها الوطني ومقدساتها ومقدراتها ومجابهة التهديدات والمؤامرات التي تحاك ضدها، برزت أهمية التحالفات التي تشكل تكتلاً يحقق التوازن والثقل في ميزان القوى، والتكامل بين قوى لها اعتبارها (تركيا، باكستان) بهدف تعزيز الأمن والردع المشترك في

مكة ترسم معادلة الأمن بالحكمة



**في تاريخ الأمم محطات لا تقاس
بما يوقع فيها من اتفاقيات، بل
بما تؤسس له من تحولات في
الفكر السياسي، وبما ترسمه
من ملامح للمستقبل. ومن هذا
المنطلق، فإن اتفاقية مكة للدفاع
المشترك ليست مجرد وثيقة
تعاون بين ثلاث دول، وإنما تعبير
عن رؤية استراتيجية تنطلق من
إدراك عميق بأن العالم يشهد
إعادة تشكيل لموازين القوى،
وأن أمن الدول لم يعد مسؤولية
وطنية منفردة،
بل مسؤولية جماعية
تقوم على الشراكة
والثقة والتكامل.**

والدبلوماسية بعداً استراتيجياً يتجاوز حدود اللحظة، ويجعلها جزءاً من رؤية متكاملة لمستقبل أكثر استقراراً وتوازناً.

إن التاريخ يعلمنا أن الدول العظيمة لا تعرف فقط بما تملكه من موارد، وإنما بما تمتلكه من رؤية، وبقدرتها على تحويل مكانتها إلى مسؤولية، ونفوذها إلى مبادرات، وقوتها إلى عنصر يرسخ السلام والاستقرار.

ومن هنا، فإن اتفاقية مكة تمثل أكثر من حدث سياسي إنها رسالة بأن المملكة العربية السعودية تواصل أداء دورها التاريخي بثقة واقتدار، مستندة إلى قيادة حكيمة، ورؤية طموحة، وإرث حضاري عريق، وإيمان راسخ بأن المستقبل لا ينتظر، بل يصنع.

ولذلك، حين نتحدث مكة، فإنها لا تضيف خبراً جديداً إلى سجل السياسة الدولية فحسب، بل تفتح نافذة على مستقبل تبني فيه الشراكات على الحكمة، ويصان فيه الأمن بالتعاون، وتبقى المملكة العربية السعودية، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظهما الله- نموذجاً لقيادة تؤمن بأن أعظم صور القوة هي تلك التي تصنع السلام، وتعزز الاستقرار، وتمنح الأمل.

وحيث نتحدث مكة ... لا تسمع كلمات السياسة وحدها، بل يصغي التاريخ، وتترقب الشعوب، وتدرّك موازين العالم أن المملكة العربية السعودية لا تواكب المستقبل فحسب، بل تسهم في صناعته.

إلى تعزيز التعاون في المجالات الدفاعية والتقنية والتدريبية، بما يدعم الأمن والاستقرار، ويعزز القدرة على مواجهة التحديات المشتركة.

غير أن القيمة الحقيقية لهذه الاتفاقية تتجاوز أبعادها الدفاعية إذ إنها تعكس تحولاً في الفكر الاستراتيجي، يقوم على أن الردع لا يتحقق بالقوة وحدها، وإنما بوحدة الموقف، وتكامل القدرات، ووضوح الرؤية. كما أن ما أعلن عن انفتاح الاتفاقية أمام انضمام دول إسلامية أخرى يمنحها بعداً مستقبلياً مهماً، ويؤسس لإطار تعاون قابل للتوسع وفق المصالح المشتركة والالتزامات المتبادلة، وهو ما قد يسهم في تعزيز العمل المؤسسي بين الدول الإسلامية في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

ولعل من أبرز سمات السياسة السعودية أنها نجحت في الجمع بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، وبين التنمية الداخلية والدور الدولي، وبين حماية المصالح الوطنية والإسهام في استقرار الإقليم. وهذه المعادلة لم تأت من فراغ، بل هي ثمرة قيادة تؤمن بأن النفوذ الحقيقي لا يبنى بالاستعراض، وإنما بالمصداقية، ولا يحفظ بالانفعال، وإنما بالحكمة، ولا يستمر إلا إذا اقترن بالاحترام والثقة. واليوم، بينما يشهد العالم تغيرات متسارعة في بنية النظام الدولي، تبدو المملكة العربية السعودية أكثر قدرة على قراءة هذه التحولات والتكيف معها، ليس بوصفها دولة تتأثر بما يجري، بل باعتبارها دولة تسهم في صياغة كثير من مساراته. وهذا ما يمنح تحركاتها السياسية



أ.د. عصام بن إبراهيم أزر

إلى مزيج فريد من القوة الاقتصادية، والثقل السياسي، والمكانة الدينية، والرؤية المستقبلية.

إن المتأمل في السياسة السعودية خلال السنوات الأخيرة يلحظ أنها لا تتحرك وفق منطق التحالفات التقليدية الضيقة، وإنما وفق رؤية أكثر اتساعاً، تقوم على تنويع الشراكات، وتعزيز المصالح المشتركة، وبناء جسور التعاون مع مختلف الأطراف، بما يحفظ استقلال القرار الوطني، ويعزز مكانة المملكة بوصفها قوة للاستقرار والتوازن في منطقة تعج بالتحولات.

ومن هذا المنظور، يمكن قراءة اتفاقية مكة باعتبارها امتداداً لهذه الرؤية فهي لا تمثل مجرد تعاون دفاعي بين المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية وجمهورية باكستان الإسلامية، بل تعكس إرادة سياسية لبناء إطار مؤسسي يجمع بين ثلاث دول تمتلك ثقلًا سكانياً واقتصادياً وعسكرياً مؤثراً، وتسعى

ولعل أعظم ما يميز هذه الاتفاقية أنها ولدت في مكة المكرمة - المدينة التي لم تكن يوماً مجرد بقعة جغرافية، بل كانت على امتداد التاريخ رمزاً للوحدة، ومنازة للهداية، ومركزاً لاجتماع الأمة. ومن جوار الكعبة المشرفة، حيث تتجه قلوب المسلمين قبل وجوههم، خرجت رسالة سياسية تحمل في مضمونها بعداً حضارياً، مفادها أن الأمن، كما السلام، لا يبنى بمنطق الصدام، بل بمنطق التعاون، وأن استقرار الأوطان يبدأ من بناء الثقة وصناعة الشراكات.

لقد أثبتت المملكة العربية السعودية، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- أن القيادة الحكيمة لا تدار بمنطق ردود الأفعال، وإنما بمنهج استراتيجي يقوم على استشراف المستقبل، وحسن قراءة المتغيرات، وصناعة الخيارات قبل أن تفرضها الظروف. فمنذ توليه مقاليد الحكم، رسخ نهجاً سياسياً اتسم بالاعتدال والتوازن، وجعل من المملكة ركناً أساسياً في دعم الأمن والاستقرار، وحاضنة للمبادرات التي تجمع ولا تفرق، وتقرب ولا تباعد.

وجاءت قيادة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله ورعاه- لتمنح هذا النهج بعداً أكثر طموحاً وحيوية، من خلال رؤية استراتيجية نقلت المملكة إلى مرحلة جديدة من الحضور الدولي. فقد أصبحت الرياض اليوم مركزاً لصناعة المبادرات، ومنصة للحوار، وشريكاً موثقاً في معالجة القضايا الإقليمية والدولية، مستندة

اتفاق مكة.. شراكة تصنع توازنًا جديدًا

في السياسة، لا تُقاس أهمية الاتفاقات بما يُكتب في نصوصها فقط، وإنما بما تفتحه من آفاق وما تعكسه من تحولات في موازين القوى. ومن هذه الزاوية، يكتسب اتفاق مكة بين المملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان أهمية تتجاوز الإطار التقليدي للتعاون الدفاعي، ليعكس توجهًا نحو بناء شراكة استراتيجية ذات أبعاد إقليمية ودولية.



توقيع الاتفاق، بل بعده. فنجاح اتفاق مكة سيقاس بمدى القدرة على تحويل التفاهم السياسي إلى برامج عملية، ومؤسسات للتنسيق، ومشروعات مشتركة، وآليات واضحة للتعاون الدفاعي والأمني والاقتصادي. إن المنطقة بحاجة اليوم إلى شراكات تصنع الاستقرار، لا إلى محاور تزيد الانقسام. وإذا استطاعت السعودية وتركيا وباكستان بناء نموذج متوازن يقوم على تكامل القدرات واحترام السيادة وتبادل المصالح، فإن اتفاق مكة قد يتحول من مجرد اتفاق إلى نقطة انطلاق لشراكة استراتيجية مؤثرة. في عالم تتغير فيه موازين القوة بسرعة، لا يكفي أن تمتلك الدول عناصر القوة منفردة؛ الأهم أن تعرف كيف تجمعها في شراكات ذكية ومستدامة. وربما تكون هذه هي الرسالة الأبرز لاتفاق مكة: أن أمن المنطقة واستقرارها يحتاجان إلى إرادة مشتركة، وقدرة على التعاون، ورؤية تتجاوز اللحظة إلى المستقبل.

ليست هدفًا في ذاتها، وإنما وسيلة لحماية الاستقرار ومنع التهديدات وخلق بيئة تسمح بالتنمية والازدهار. وللمملكة في هذا السياق رؤية واضحة تقوم على تنويع الشراكات وتعزيز حضورها الدولي، دون الارتكان لمحور واحد أو اصطاف جامد. وهذا النهج يمنح الرياض مساحة أوسع للحركة السياسية، ويعزز قدرتها على بناء علاقات متوازنة مع مختلف القوى الدولية والإقليمية، انطلاقًا من المصالح الوطنية ومبادئ السيادة والاحترام المتبادل. ولعل اختيار مكة المكرمة مكانًا لهذا التقارب يحمل دلالة رمزية خاصة. فمكة ليست مجرد مدينة، بل قلب العالم الإسلامي وملتقى المسلمين من مختلف أنحاء العالم. ولذلك فإن اجتماع السعودية وتركيا وباكستان فيها يضيف إلى الشراكة بعدًا معنويًا يتجاوز الحسابات السياسية المباشرة، ويعكس عمق الروابط التي تجمع شعوب هذه الدول. لكن الاختبار الحقيقي لأي شراكة استراتيجية لا يبدأ عند



أ.د. محمد بن علي مباركي

مكة لا تكمن في البعد العسكري وحده، وإنما في إمكانية تحويل هذا التقارب إلى منظومة أوسع من التعاون، تشمل الصناعات الدفاعية، والتدريب، وتبادل الخبرات، والأمن السيبراني، والتقنيات الحديثة، وتنسيق الجهود لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة. والأهم أن هذا التعاون لا ينبغي النظر إليه باعتباره موجهاً ضد دولة بعينها، وإنما باعتباره تعبيراً عن حق الدول في تعزيز أمنها وبناء قدراتها الدفاعية وحماية مصالحها الوطنية. فالقوة، في مفهوم العلاقات الدولية الحديثة،

تأتي هذه الشراكة في مرحلة تشهد فيها المنطقة تحولات متسارعة، تتداخل فيها الاعتبارات الأمنية والسياسية والاقتصادية، وتتغير معها طبيعة التحديات التي تواجه الدول. وفي مثل هذه البيئة، لم يعد مفهوم الأمن قائماً على القوة العسكرية وحدها، بل أصبح يعتمد على القدرة على بناء شراكات متوازنة، وتكامل القدرات، وتنسيق المواقف، وحماية المصالح المشتركة.

وتملك الدول الثلاث مقومات تجعل من تعاونها أمراً ذا دلالة استراتيجية. فالمملكة العربية السعودية تتمتع بثقل سياسي واقتصادي ومكانة محورية في العالمين العربي والإسلامي، إلى جانب دور متنامٍ في صياغة الملفات الإقليمية والدولية. وتركيا تمتلك موقعاً جغرافياً فريداً وقدرات عسكرية وصناعية متقدمة، فيما تمثل باكستان قوة مهمة في جنوب آسيا، ولديها خبرة عسكرية وقدرات دفاعية تجعلها شريكاً مؤثراً في أي ترتيبات أمنية إقليمية. ومن هنا، فإن أهمية اتفاق



**تعيش المنطقة واحدة من أكثر
مراحلها اضطراباً منذ عقود. حرب
مفتوحة، تهديدات متبادلة، ممرات
بحرية تحت الضغط، ومنشآت طاقة
داخل حسابات الصراع. وقعت المملكة
العربية السعودية وتركيا وباكستان في
مكة المكرمة اتفاقية للدفاع المشترك؛
أي هجوم مسلح على إحدى الدول
الثلاث يُعد هجوماً عليها جميعاً.**

هندسة السلام بالقوة

باكستان بعلاقاتها الآسيوية،
السعودية بشبكاتها الدولية. الدول
الثلاث تلتقي عند نقطة واحدة: رفع
كلفة الاعتداء وحماية الاستقرار
المشترك.

اختيار مكة له معنى يتجاوز الحساب
السياسي.

لم يختاروا الرياض ولا جدة. لم
يختاروا يوماً عادياً. التوقيع حدث
يوم الجمعة، في المسجد الحرام، وتلاه
الدخول إلى الصلاة مباشرة. الصلاة
جماعة كانت جزءاً من اللحظة:
شهادة على العهد.

الدول الثلاث قالت: هذا الالتزام
ديني قبل أن يكون سياسياً. الجمعة
هي اليوم الذي يقف فيه مليار
مسلم جماعة واحدة. الصلاة في
المسجد الحرام توثق العهد ليس أمام
الدول، بل أمام الله. والقيادة الدينية
السعودية تشهد عليه.

الاتفاق توقيع على الورق. الصلاة
توقيع على القلب.

رؤية 2030 بدأت برفع الداخل:
اقتصاد ومؤسسات ومجتمع وصناعة
واستثمار. واليوم يظهر امتدادها
الطبيعي في الخارج: بناء البيئة التي
يستطيع هذا الداخل أن يزدهر فيها.
المملكة تنتقل من دولة تحمي
حدودها إلى دولة تبني حول مصالحها
نطاقاً من الاستقرار. من شراء الأمن
إلى المشاركة في إنتاجه. من التعامل
مع توازنات المنطقة إلى امتلاك أدوات
تؤثر في تشكيلها.

قيمة اتفاقية مكة ستظهر مع الزمن
في قدرتها على تحويل النص إلى
جاهزية، والجاهزية إلى ردع، والردع
إلى استقرار.

والقيادة التي تبني اقتصاد 2030
تعرف أن حمايته تبدأ قبل 2030
بسنين، وأن الاستثمارات الكبرى
تحتاج إلى مظلة من الخيارات
السياسية والعسكرية والصناعية، وأن
السلام في منطقة مضطربة يحتاج
إلى قوة تجعل العبث به مكلفاً.

هنا تلتقي رؤية التنمية برؤية
الأمن. وهنا تصبح هندسة السلام
بالقوة جزءاً من هندسة المستقبل
السعودي.

الطاقة والموانئ والمطارات السعودية
أصبحت ضمن التهديدات المباشرة.
المسافة بين الحرب والاقتصاد
اختفت.

ضربة واحدة لمنشأة طاقة تصل إلى
أسعار النفط العالمية. تهديد ممر
بحري ينقل كلفة التأمين والشحن
إلى البضائع. تعطل الموانئ يصل إلى
المتجر والمستهلك.

لذلك أصبحت حماية الاقتصاد
عنصراً من عناصر العقيدة الأمنية
للدولة الحديثة.

وهنا نفهم سياسة القيادة
السعودية: تبني الردع وفي الآن
ذاته تعمل لوقف التصعيد. الهدف
الأعلى للقوة الرشيدة هو تقليل
الحاجة إلى استخدامها. كلما عرف
المحتمل أن الهجوم سيستدعي كلفة
تفوق مكاسبه، ارتفعت قيمة الحل
السياسي. الردع والدبلوماسية
يعملان في منظومة واحدة: الأول
يحدد ثمن المغامرة، الثانية تفتح
طريقاً أقل كلفة للجميع.

هذه أهم رسالة في التحرك
السعودي.

المملكة تبني قوة هدفها إنتاج
مساحة للسلام.

الأمن الإقليمي طوال عقود اعتمد
على مظلات دولية. السنوات الأخيرة
كشفت حدودها: القوى الكبرى
تتحرك وفق مصالحها، ومصالحها
تتغير.

الدولة التي تنتظر الضمان
الخارجي تضع أمنها داخل قرار دولة
أخرى.

السعودية تبني معادلة مختلفة:
شراكات دولية قوية، قدرة وطنية
متصاعدة، صناعة دفاعية محلية،
علاقات إقليمية متعددة، ودوائر ردع
تتقاطع حول مصالحها.

الشريك الذي يمتلك قدرة ذاتية
يصبح إضافة حقيقية إلى التحالف.
العلاقة تتحول من طلب الحماية إلى
تبادل القوة.

اتفاقية مكة تحمل هذه الدلالة.
ووصفها بـ«الناتو الإسلامي»
يختزلها في نموذج أوروبي. القيمة
الإستراتيجية قد تكون في مرونتها
بالذات: تركيا تحتفظ بالناتو،



د. عبدالقادر سامي حنظظة

الثلاثية. علاقة ثنائية أصبحت شبكة.
التعاون أصبح التزاماً. والالتزام
أصبح بنية ردع أوسع.

في الوقت نفسه، كانت المملكة تبني
العنصر الذي يجعل هذه الشراكات
أكثر قيمة: القدرة الذاتية.

الهدف: توطين أكثر من 50%
من الإنفاق على المعدات والخدمات
العسكرية. وقد بلغت نسبة التوطن
24.89% وفق أحدث قراءة منشورة.
معرض الدفاع 2026 وحده: 28
عقداً مع شركات محلية وعالمية
لتعزيز الجاهزية والتصنيع المحلي.

المملكة تشتري قدرة، توطن معرفة،
تبني صناعة، توسع الشراكات، ثم
تربط العناصر كلها بروابط دفاعية
تتجاوز حدودها.

هذا انتقال من الأمن المستورد
إلى الأمن المركب: استقلال تشغيلي،
عمق إقليمي، وقدرة على الاستقلال
الفعلي.

السيادة في عالم مضطرب تعني
امتلاك عدد كافٍ من الخيارات كي
يبقى القرار مستقلاً حقاً.

الولايات المتحدة شريك إستراتيجي.
الصين شريك اقتصادي كبير.
باكستان شريك دفاعي تاريخي. تركيا
تتوسع سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.
والقنوات مع إيران تستخدم لإدارة
التصعيد. كل علاقة تضيف خياراً. كل
خيار يوسع مساحة القرار.

التجربة الإقليمية دفعت هذا
التحول للأمام بسرعة. هجمات على
منشآت الطاقة. اضطراب الملاحة في
البحر الأحمر. مضيق هرمز في قلب
المواجهة. أغسطس 2026: منشآت

من السطح، تحالف عسكري جديد.
من العمق، شيء آخر تماماً.

المملكة تبني قدرة على إدارة الخطر
قبل وصوله إلى حدودها. والدولة التي
تستثمر مئات المليارات في مستقبل
يمتد لعقود، تعيد هندسة اقتصادها،
تبني مدناً وموانئ وصناعات وسلاسل
إمداد جديدة-تصبح حاجتها إلى
الاستقرار فوق كل شيء. المشروع
السعودي وسع معنى الأمن نفسه؛ فما
كان يُقاس بسلامة الحدود، بات يُقاس
أيضاً بقدرة الاقتصاد على مواصلة
العمل والنمو وسط إقليم مضطرب.

كلما اتسعت مصالح الدولة، اتسع
المجال الذي يصبح استقراره جزءاً
من أمنها.

لم يعد: كيف ندافع عن المملكة إذا
وقع الاعتداء؟

بات: كيف نبني حول المملكة معادلة
تجعل قرار الاعتداء نفسه أكثر كلفة
من أي مكسب متوقع؟

الردع لا ينتظر أول قذيفة. يبدأ
داخل عقل من يفكر في إطلاقها.
كل تهديد يقوم على موازنة: مكسب
مقابل كلفة. وعندما تصبح مواجهة
دولة واحدة احتمالاً لمواجهة ثلاث
دول ذات قدرات عسكرية واقتصادية
وجغرافية مختلفة، تنقلب الحسابات
قبل أن تتحرك أي قوات.

هذا الفارق بين امتلاك السلاح
وهندسة الردع.

باكستان قوة نووية بخبرة طويلة،
عمق إستراتيجي في جنوب آسيا. تركيا
تمتلك إحدى أكبر القوات المسلحة في
الناتو، صناعة دفاعية متقدمة، امتداد
سياسي يصل إلى أوروبا والمتوسط
وآسيا الوسطى. السعودية تقع في قلب
منظومة الطاقة العالمية، أكبر اقتصاد
عربي، وموقع يربط البحر الأحمر
بالخليج وآسيا بأفريقيا.

القيمة تتجاوز جمع ثلاثة جيوش.
الدولة القوية لا تقاس فقط بقدراتها
الوطنية، بل بقدرتها على ربط قدرات
الآخرين بمصالح مشتركة تجعل
أمنها جزءاً من حساباتهم.

سبتمبر 2025: اتفاقية دفاع
إستراتيجي مع باكستان. الأشهر
التالية: توسع التنسيق مع تركيا.
أغسطس 2026: اتفاقية مكة

مملكة التوحيد والوحدة والأمن.. واتفاقية مكة للدفاع المشترك



هم رعاة الحرمين يد موحدوها الملك الشريفيين، المتشرفين بخدمتهما والعارفين بمكانتهما الروحية في نفوس المسلمين، والعالمين بمعطياتها المنبثقة من دين الإسلام الذي أشرق بأنواره من عرصاتها المقدسة .

لذا اختيرت مكة المكرمة قلب العالم الاسلامي الروحي {البلد الأمين} الذي دعا له الخليل عليه السلام أن يجعله الله {بلداً آمناً}، لتوقيع اتفاقية مكة للدفاع المشترك المعززة للأمن، كما صدر منها عام 1440هـ "وثيقة مكة المكرمة"، المعبرة عن مبادئ التسامح والتعايش والاعتدال والوسطية والسلام . لقد قامت المملكة العربية السعودية على التوحيد على وحدة الصف ووحد

الموقف العادل في مواجهة الطغيان والعدوان والظلم أياً كان مصدره. وكما هي السعودية قوية بربها ودينها ومقدساتها وقياداتها وشعبها وقدراتها، فها هي مع شركائها تسعى للتكامل والتعاون وتعزيز قواتها وتعظيم قدراتها لبناء قوة ردع ومظلة أمن تعيش في ظلها شعوب المنطقة بسلام، ينعكس صداه على استقرار العالم.

وأخيراً كم هو عظيم شعور الشعب السعودي بالثقة في الأمن، الثقة في قيادة تتسم بالحنكة والحكمة والخبرة والقدرة والعزم والحزم، والأمن في البلد الأمين الأمين في ظل دولة قوية راسخة الأمن مصانة الحدود .



أ.هـ. عبدالله حسين الشريف

بعضاً في بناء قوة ردع إقليمية تتصدى لكل عدوان، وتحقيق الأمن الإقليمي في قلب العالم ومصادر طاقته وممراته المائية وحركته الاقتصادية ومحوره اللوجستي بين الشرق والغرب، ولتكون بذلك قوة خير ومصدر سلم ومظلة أمن هدفها خير البشرية وسعادة الإنسانية .

وإذا كانت الرياض بيت العرب تقوم بدور محوري في السياسة الإقليمية والعالمية، فقيادتها

حين توقع اتفاقية مكة للدفاع المشترك بين المملكة العربية السعودية وباكستان وتركيا ، و يعلن بيانها من مكة المكرمة، فقد عاش العالم لحظة الحاضر في روح الماضي للتعامل مع الواقع ومواجهة التحديات والمتغيرات العالمية، بروح الصداقة والتعاون والمصالح المشتركة وروح الإسلام ومعطيات دار الإسلام والسلام والأمن مكة المكرمة .

وبقيادة الرياض وإسلام أباد وأنقرة، ودول أخرى من المتوقع انضمامها الى هذه الاتفاقية ستتكاتف الجهود وتشد أزرعها السياسية والعسكرية والاقتصادية والمعرفية بعضها

اتفاق مكة للدفاع المشترك

ملحق خاص تصدره صحيفة مكة الإلكترونية

يقدم قراءات في الاتفاق بين المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية وجمهورية باكستان الإسلامية، وما يحمله من أبعاد سياسية وأمنية وإستراتيجية.



يشارك في الملحق نخبة من الكتاب والأكاديميين والمتخصصين، ويتناولون دلالة اختيار مكة، وموقع الدول الثلاث، ومفهوم الردع والأمن المشترك، ومستقبل الاتفاق، إلى جانب رصد حضوره في الصحافة الدولية.

يقدم قراءات في الإتفاق بين المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية وجمهورية باكستان الإسلامية، وما يحمله من أبعاد سياسية وأمنية وإستراتيجية.

ملف يوثق الحدث.. ويقرأ ما وراءه.